جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

البحث التطبيقي

عنوان البحث باللغة العربية	زيادة فاعلية نظام الدعم التمويني الحالي لتحقيق الحماية الاجتماعية
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	Increasing the effectiveness of the current supplying subsidy system to achieve social protection
إعداد	بلال أحمد مرسى أحمد طنطاوى
إشراف	أ.د / بسمة محرم الحداد أستاذ تكنولوجيا المعلومات والحاسبات وتطبيقاتها مدير مركز الأساليب التخطيطية

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2021/2020

ملخص البحث التطبيقى

يدرس ويحلل هذا البحث كيفية " زيادة فاعلية نظام الدعم التمويني الحالي لتحقيق الحماية الاجتماعية "وفى هذا الاطار تناول البحث بالدراسة والتحليل محور الفقر(التعريف، الأسباب،الأنواع، المكونات ، الاثارالناتجة عن الفقر وتجارب بعض دول العالم في التصدي للفقر وتبني برامج للحد من الفقر والتقليل منه) والذى تبنت مصر نهجا للحد والتخفيف منه بتبنيها بعض برامج الحماية الإجتماعية للفئات محدودة الدخل والأولى بالرعاية ومن ضمنها برنامج دعم الغذاء بشقيه (دعم السلع التموينية والخبز المدعم) للفئات المستحقة للدعم والذى يمثل المحور الثانى من البحث، حيث إن نظام الدعم التمويني موجود منذ القدم ويعمل على اتاحة السلع الغذائية والخبز للمواطنين وبالاخص الاكثر احتياجا ومع تقدم السنين وتزايد اعداد السكان والفقراء أصبح من الضرورى إستمرار إتاحة نظام الدعم التموينى والخبز المدعم وتحديث فاعلية هذا النظام وتوصيل الدعم لمستحقيه وخروج القادرين ماديا منه لتحقيق العدالة الاجتماعية. وهذا ما قامت وأهتمت به الدولة المصرية فى عهد السيد الرئيس / عبد الفتاح السيسي باستحداث آليات وقواعد جديدة لخروج غير المستحقين ويبرز ذلك من خلال اهم نتائج البحث والتي أكدت على زيادة المقررات الغذائية للسلع التموينية وزيادة نصيب الفرد الواحد على البطاقة التموينية واستحداث آليات جديدة لخروج غير المستحق من المنظومة مع الاستمرار في حل جميع المشاكل الناتجة عن البطاقات التموينية، كما انتهى البحث بتحليل swot للوقوف على نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات لوزارة التموين والتجارة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: الدعم التمويني – الحماية الاجتماعية – الفقر –التنمية المستدامة – وزارة التموين والتجارة الداخلية

Abstract

This research studies and analyzes how to "increase the effectiveness of the current subsidy system to achieve social protection." In this context, the research deals with the study and analysis of the axis of poverty (definition, causes, types, components, effects of poverty and the experiences of some countries in the world in addressing poverty and adopting programs for poverty reduction and reduction. From him) for that

Therefore, Egypt has adopted an approach to reduce and mitigate it by adopting some social protection programs for low-income and vulnerable groups, including the two-part food subsidy program (subsidy for food commodities and subsidized bread) for the groups deserving of support. Therefore, the subsidy system has been in place since ancient times and works to provide food commodities and bread to citizens, in particular. The most needy and with the progress of the years and the increasing numbers of the population and the poor, it has become necessary to continue providing the catering support system and subsidized bread, updating the effectiveness of this system, delivering support to those who deserve it, and the exit of those who are financially able to achieve social justice. This is what the Egyptian state took care of during the era of President / Abdel Fattah El-Sisi by introducing new mechanisms and rules for the exit of the unworthy, and this is evident through the most important results of the research, by increasing the food courses for food supplies, increasing the per capita share on the ration card and introducing new mechanisms for the exit of the unworthy. From the system while continuing to solve all the problems resulting from the ration cards. and the research ended with a swot analysis to identify the strengths, weaknesses, opportunities and challenges of the Ministry of Supply and Internal Trade.

Keywords: Food subsidies -social protection - Poverty - Sustainable development - Ministry of Supply and Internal Trade

المقدمة

يعد الفقر من أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجهها العديد من الدول حول العالم وتتمثل مشكلة الفقر في عدم قدرة الفرد والأسرة على الإنفاق على ما تتطلبه الحياة من مصروفات سواء كان ذلك مرتبطا بالإنفاق على الطعام والشراب أو الانفاق على التعليم والعلاج وغير ذلك ويعد السبب الأساسي لوجود هذه المشكلة في المجتمعات هو تدنى مستوى الدخل حيث تكون النفقات التي يتطلبها نظام حياتهم اليومي يفوق المعدل اليومي للدخل مما يجعل الحاجة إلى إنفاق المال تفوق ما يوجد لدى الأفراد من دخل ويعد الغنى نقيض الفقر والذي يدل على وجود فائض مادي يمكن الفرد من الإنفاق على متطلبات الحياة الأساسية والثانوية وبعض وسائل الرفاهية الأخرى .

وفى مصر كشف التقرير الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن أن نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2017 / 2018 أظهرت أن نسبة الفقر في مصر تبلغ 32.5% مقابل 27.8% عام 2015 بزيادة 4.7% رغم رفع قيمة حد الفقر من 482 جنيه شهريا للفرد إلى 735 جنيه. ويعد القضاء على الفقر بجميع أشكاله من أولويات الأهداف السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة لعام 2030 ، وقد أسفرت النتائج عن تراجع ارتفاع نسب الفقر على مستوى الجمهورية لتصل إلى 29.7% في عام 2020/2019 مقارنة بـ 32.5% في عام 2018/2017 وأيضا ارتفاع متوسط الإنفاق الكلى للأسرة في السنة لهذا التقرير ليصل إلى 61.9 ألف جنيه مقابل 53.7 ألف جنيه في التقرير السابق وأيضا ارتفاع متوسط الدخل السنوي للأسرة من 60.4 ألف جنيه في عام 2018/2017 إلى 69.1 ألف جنيه في عام 2020/2019 بالإضافة إلى استمرار الدعم الغذائي ليصل إلى متوسط 1420 جنيه سنويا للأسرة في عام 2020/2019 ، حيث ما زالت الدولة تغطى نسبة 84% من الأسر المصرية بالدعم التمويني كما أظهرت النتائج تراجع نسب الفقر في معظم مناطق الجمهورية وخاصة في كل من ريف الوجه البحري والقبلي حيث بلغت 22.56% في ريف الوجه البحري مقارنة بـ 27.29% عام 2018/2017 و 48.15% في ريف الوجه القبلي مقارنة بـ 51.94% عام 2018/2017 .

لذلك عملت مصر على الحد من الفقر بجميع أشكاله والقضاء على الجوع من خلال اتخاذ عدة تدابير تساعد على التخفيف والحد منه عن طريق تقديم الدعم من قبل الحكومة المصرية فى السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى، حيث تعاملت الحكومة مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية باستيراد كميات كبيرة من القمح والدقيق من استراليا، وقامت ببيعه في منافذ حكومية بأسعار مخفضة.

وفى السنوات الاخيرة زادت وبكثافة عبارة خفض الدعم الحكومي لتقليل النفقات وسد العجز فى الموازنة العامة للدولة وتوصيل الدعم الحقيقي لمستحقيه، وبدأت الحكومة المصرية تنفيذ ذلك بقوة منذ تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي سدة الحكم فى مصر، فخفضت الحكومة الدعم على السلع الاساسية والاستراتيجية مثل الوقود والكهرباء والغاز والمياه وقامت بتنقية البطاقات التموينية الذكية للوصول بالدعم للفئات الاكثر احتياجا وتمسكت بدعم رغيف الخبز لكنها قررت توزيعه للمستحقين فقط وبالأسعار المدعومة من خلال بطاقات التموين الذكية وللأفراد المتواجدين بها بالسعر المدعم. ومن الآليات المستخدمة في مصر للتخفيف من وطأة الفقر هى برامج الحماية الاجتماعية والتي تتمثل في نظام الدعم الغذائي من خبز وسلع تموينية وكلاهما يتم عن طريق البطاقات التموينية الذكية ، ودعم الغذاء بشقيه (الخبز ، السلع التموينية) هدفه الأول والأخير هو هدف اجتماعي وهو تقليل التفاوت بين الدخول وتخفيف حدة الفقر والحفاظ على حد أدنى للمعيشة والحفاظ على مقومات صحة البشر الذين يمثلون نسبة كبيرة من قوة العمل الحالية والمستقبلية .وبالرغم من دور الدولة الملموس في الحد من الفقر والجوع عن طريق الدعم الغذائي إلا انه يوجد بعض المشكلات في توصيل الدعم لمستحقيه لبعض المواطنين .

ويتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل مشكلة كيفية زيادة فاعلية نظام الدعم التمويني الحالي لتحقيق الحماية الاجتماعية وذلك عن طريق الحد من الخلل الموجود في نظام البطاقات ،وتحديث البيانات الصادرة من النظام المميكن للجهات الحكومية ذات الصلة بالموضوع والعمل على الوصول الى الفئات الأكثر فقرا في القرى والنجوع لاستخراج البطاقات التموينية الذكية لهم.

هدف/ مشكلة البحث

مشكلة البحث هي ضمان وصول الدعم لمستحقيه ، ولذلك يهدف البحث بشكل عام الى زيادة فاعلية نظام الدعم التمويني الحالي وتعزيز دور الدولة في تحقيق الحماية الاجتماعية وتوصيل الدعم لمستحقيه وذلك عن طريق:

1- رصد وتحليل الوضع الراهن بهدف التعرف على المشكلات الموجودة.

2- عمل دراسة تحليلية لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه المنظومة.

3- وضع مقترحات لتحسين النظام ورفع كفاءته.

أهمية البحث

حل المشكلات المرتبطة بدور وزارة التموين والتجارة الداخلية في تطبيق الحماية الاجتماعية عن طريق زيادة فاعلية نظام الدعم التمويني الحالي (الخبز – السلع التموينية) عن طريق البطاقات التموينية الذكية و محاولة حل هذه المشكلات ومنها:-

1- الحد من الخلل الموجود فى بيانات المواطنين المسجلة على نظام البطاقات التموينية الذكية.

2- تدقيق وتحديث البيانات الصادرة من النظام المميكن للجهات الحكومية ذات الصلة بالموضوع.

3- العمل على الوصول الى الفئات الاكثر فقرا في القرى والنجوع لاستخراج البطاقات التموينية الذكية لهم لدمجهم ببرامج الحماية الاجتماعية عن طريق تصحيح القواعد الخاصة التي تم وضعها للوصول للفئات المستهدفة.

فروض أو تساؤلات البحث

ما مدى إمكانية زيادة فاعلية نظام الدعم التمويني الحالي؟

وذلك من خلال:-

1- الحد من الخلل في نظام البطاقات التموينية الذكية(حذف الافراد بدون سبب – وجود اعداد وهمية على البطاقة – ازدواج صرف للفراد ... الخ)

2- تحديث النظام المميكن للجهات الحكومية ذات الصلة بالموضوع (عدم صحة بيانات معظم الافراد الواردة من الجهة)

حدود البحث

الحدود المكانية

وزارة التموين والتجارة الداخلية

الحدود الزمنية

سوف يتم تطبيق البحث خلال العام (2021/2020).

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وعمل تحليل SWOT (SWOT Analysis) .

الدراسات السابقة

1- عباس وداد (دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر 2018)([1])

أ- هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى :-

- ابراز مختلف المعاني والابعاد والاثار التي تخلفها ظاهرة الفقر
- اظهار العلاقة بين التنمية المستدامة والفقر وكيفية تأثير أحدهما على الاخر
- عرض مختلف البرامج والسياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتخفيف من ظاهرة الفقر مع الاستشهاد ببعض التجارب الدولية الرائدة في مجال الحد من الفقر

ب - الملخص

وقد خلصت الدراسة الى ان مكافحة الفقر من المسائل الملحة على المستوى المحلى والدولي ، يتميز الفقر بتغير مظاهره عبر الزمان فهو مرتهن بما يطرأ من تحولات في مستوى ظروف العيش وسمات الهوية الاجتماعية.

يعانى الفقراء من عدم تمكنهم من الحصول على حقوقهم ومن بين العديد من حالات الحرمان التي يعانى منها الفقراء صعوبة النفاذ الى التعليم او الخدمات الصحية او المياه الصالحة للشرب او خدمات الصرف الصحي الاساسية وايضا توافر السلع الغذائية وفقدان الكرامة ، ويمكن للفقر ان يكون سببا لانتهاكات خاصة بحقوق الانسان مثلا لان الفقراء يجبرون على العمل في بيئة غير امنه وغير صحية في الوقت نفسه يمكن للفقر ان يكون نتيجة لانتهاكات حقوق الانسان حين لا يكون بمقدور الاطفال الهرب من الفقر لان الدولة لا تؤمن البنية الاساسية الملائمة الخاصة بالتعليم .

ان التخفيف من الفقر يتطلب ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة على المستوى العالمي في مجال تطبيق سياسات التنمية المستدامة للحد من الفقر كالتجربة الماليزية التي اعتمدت توفير جو من الانسجام والتآلف بين الاقليات التي تشكل المجتمع، والتجربة

[1] - عباس ، وداد 2018(رسالة دكتوراة عن دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر – الجزائر)

الصينية التي اعتمدت على تنمية المناطق الاكثر فقرا وتحسين مستوى معيشة السكان ، وايضا التجربة البرازيلية التي ركزت على استراتيجية القضاء على الجوع وتحسين برامج الرعاية الاجتماعية.

2- أمينة أمين قطب مصطفى (دراسة اقتصادية للعلاقات التكاملية المشتركة بين الدعم الغذائى ومعدل التضخم فى مصر – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق 2016)([2])

هدف الدراسة

يستهدف البحث دراسة اثر تغير سياسة الدعم الغذائي على المستوى العام للأسعار بصفة عامة وأسعار الغذاء بصفة خاصة والذى يشير اليه معدل التضخم خلال الفترة للإجابة على التساؤل التالي: هل خفض ٢٠١٥-٢٠٠١ نسبة الدعم وخاصة الغذائي في الموازنة العامة يؤدي بدوره إلي خفض معدل التضخم أم أن زيادة حجم الدعم يؤدى إلى زيادة التضخم، وذلك من خلال دراسة الأهداف الفرعية التالية: -

1- دراسة تطور الدعم الحكومي ونسبته من الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2001- 2015)

2- دراسة تطور بنود دعم الغذاء خلال الفترة (2001 – 2015).

3- دراسة تطور بنود دعم السلع التموينية خلال الفترة (2001 – 2015).

4- دراسة تطور الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية خلال الفترة (2011 – 2015)

5 - دراسة تطور معدل التضخم خلال الفترة (2001 – 2015).

6- دراسة علاقة التكامل المشترك بين الدعم الغذائي والتضخم خلال الفترة (2001 – 2015).

الملخص

استهدف البحث بصفة أساسية دراسة اثر تغير سياسة الدعم الغذائي على المستوى العام للأسعار خلال الفترة (2021 – 2015) والذي يشير إلى معدل التضخم خلال تلك الفترة ودراسة الأهداف الفرعية التالية : دراسة تطور الدعم الحكومي الممنوح من الدولة ونسبته من الموازنة العامة للدولة ، دراسة تطور بنود دعم الغذاء ، دراسة تطور بنود دعم السلع التموينية ، دراسة تطور الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية .

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث : وجود اتجاه عام متزايد لكل من الدعم الحكومي والموازنة العامة للدولة ، كما اتضح ارتفاع متوسط قيمة دعم السلع التموينية خلال الفترة (2011 – 2015) ليصل إلى نحو 11.58 مليار جنيه بأهمية نسبية بلغت نحو 39.9% من إجمالي دعم الغذاء ، كما بلغت الأهمية النسبية لمتوسط قيمة دعم الخبز نحو 57.68% من دعم الغذاء خلال تلك الفترة ، كما تبين وجود اتجاه متزايد لدعم كل من السكر والزيت والخبز بمتوسط تغير سنوي بلغ 16.84% ، 13.98% ، 13.46%على الترتيب ، وتزايد معدل التضخم من أدناه بحوالي 2.27% في عام 2013 إلى أقصاه عام 2001 حيث بلغ 11.8%

[2] - أمين، أمينة قطب مصطفى 2016(قسم الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق 2016)

وانخفض بعدها حيث بلغ 11.06% فقط عام 2015 ، كما اتضح وجود علاقة سببية عكسية بين معدل التضخم ونسبة الدعم الغذائي في مصر .

3- أمل عبد الحميد جاد الرب (دعم الغذاء والوضع الراهن وحتمية التطوير – دبلوم التخطيط- معهد التخطيط القومي 2007)([3])

هدف الدراسة

توضيح أوجه القصور في نظام الدعم الحالي واقتراح ما هو مناسب لعلاج هذا القصور.

الملخص

استهدف البحث مدى التشابكات التي تثيرها قضية الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لذا فمن هذا المنطلق تناولت الدراسة عرضا لبرنامج دعم الغذاء بشقيه الخبز البلدي والسلع التموينية فبدأت بإلقاء الضوء على الإطار النظري لماهية الدعم وأنواعه وتاريخه وتبين أن الدعم ما زال موجودا وان هدفه اجتماعي وان المستهدفين به هم الفقراء ولكنه لا يدار بكفاءة ويتسرب جزء كبير منه إلى غير مستحقيه ويجب ترشيده بعلاج أوجه القصور في آلياته وليس تخفيض قيمته الحقيقية في الموازنة أو إتباع استراتيجية لإلغاء دعم بعض السلع تدريجيا أو تخفيض عدد الأفراد المستفيدين منه أو تغيير المواصفات الفنية للسلعة بحيث تصبح أردأ أو اقل وزنا .

وكذلك تم عرض سياسات معالجة عجز الموازنة رغم إعلان الدولة التزامها بتخفيض عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015 تحقيقا لأهداف الألفية الثالثة وإعلانها لاستراتيجيتها لتخفيض الفقر إلا أن الدولة جنبت نسبة ضئيلة من الأسر حالة الفقر مثل البطاقات التموينية فضلا عن محاولة تقليص عدد المستفيدين من هذه البطاقات وإلغاءها وإلغاء بعض السلع المربوطة عليها لتساهم مع الفقر المتوطن في اتساع الفجوة بين فئات المجتمع وتدنى مستوى المعيشة لشريحة كبيرة من المجتمع .

وكان لابد من الإجابة على تساؤلات مثل ما هو الفقر ومن هم الفقراء وما هي أسباب وآليات انتشار الفقر وما هو دور الدولة ودور دعم الغذاء في مواجهة الفقرأوإنتشال الفقراء من الموت جوعا بوصفه علاج لأحد أعراض الفقر.

[3] - عبدالحميد،أمل جادالرب 2007(دعم الغذاء والوضع الراهن وحتمية التطوير – دبلوم التخطيط - معهد التخطيط القومى)

4- هدى النمر ، أحمد سليمان 2021(الإصدار رقم 10 – يناير 2021 سلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة) في برامج الحماية الاجتماعية ومنظومة دعم السلع الغذائية والخبز- الوضع الراهن وسبل التطوير.([4])

هدف البحث

الوقوف على أهم سمات برامج الحماية الاجتماعية ودعم السلع الغذائية والخبز وعرض ما شهدته تلك البرامج من تطوير وتحديث ورصد وتحليل مدى تحقيقها لأهدافها المخطط الوصول اليها وذلك بجانب وضع مقترح حول مستقبل برامج الحماية الاجتماعية والدعم في مصر وسبل وآليات تحسين كفاءتها وتعزيز فاعليتها في تحسين مستوى معيشة المستهدفين من تلك البرامج.

الملخص

بدأت مصر منذ تبني برنامجها للإصلاح الاقتصادي في عام 2016 في التوسع في برامج الحماية الاجتماعية بشكل واضح خاصة في ظل ما تضمنه البرنامج من تدابير اقتصادية تمثلت في ترشيد الانفاق الحكومي وتخفيض الدعم وإعادة النظر في العديد من السياسات السعرية مما أدى الى موجة تضخمية شملت معظم السلع والخدمات الأساسية حيث ارتفعت قيمة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بالموازنة بنحو 65% بين عامي 2014 و 2020 وتستحوذ هذه البرامج على 82.6% من قيمة هذا الدعم.

وبعد عرض الدراسات السابقة وما اضافته للبحث في علاقة الفقر بالتنمية المستدامة وتجارب بعض الدول للحد من الفقر وزيادة العبء على موازنة الدولة لتحقيق الدعم للفقراء، فإن هذا البحث(الفجوة البحثية) سيتناول ما اغفلته الدراسات السابقة وهو ما مدى إمكانية زيادة فاعلية نظام الدعم التمويني الحالي لتحقيق الحماية الاجتماعية ؟ اى ما هي المشكلات التي تواجه هذا النظام الحالي وإمكانية زيادة فاعليته وتوصيل الدعم لمستحقيه لتحقيق الحماية الاجتماعية ؟

[4] - النمر،هدى – سليمان،أحمد 2021 (برامج الحماية الاجتماعية ومنظومة دعم السلع الغذائية والخبز- الوضع الراهن وسبل التطوير- معهد التخطيط القومى).

(الاطار النظري للبحث)

أولا: الفقر

(1-1) يعرف الفقر بشكل عام بأنه

- هو (عدم قدرة الفرد على توفير الدخل اللازم لتلبية الحاجات الاساسية المتمثلة في الغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة والنقل والتي تمكنه من اداء عمله بصوره مقبولة).([5])

- والفقر يعرف لغة بأنه العوز والحاجة وهو ضد الغنى

(1-2) أسباب الفقر([6])

هناك عدة اسباب للفقر منها :

أ- اسباب متعلقة بالفرد والمجتمع

ب- الحروب والكوارث

ج- ضعف التعليم

د- تدنى مستوى الاجور

هـ- تغير المناخ

و- عدد افراد الاسرة

(1-3) أنواع الفقر

يوجد ثلاثة انواع من الفقر كالتالي :-

أ- الفقر المادي

وهو عدم القدرة على توفير الحد الادنى من الاحتياجات الاساسية (الطعام – المسكن – الملبس – خدمات التعليم والصحة والمواصلات) للفرد او الاسرة .

ب- خط الفقر القومي

هو تكلفة الحصول على السلع والخدمات للفرد او الاسرة

---

[5] - تعريف البنك الدولي عام 2020
www.almaany.com

[6] - the top 9 causes of glopal poverty- www.concernusa.org

ج- الفقر المدقع

وهو ما يعرف بعدم القدرة على تدبير الغذاء اللازم (الجوع) او هو نسبة السكان الذين يقع انفاقهم تحت خط الفقر القومى وبالتالي فالفقراء هم السكان الذين لا يمكنهم الحصول على مكونات خط الفقر القومى

(1-4) مكونات خط الفقر القومي[7]

أ- مكون غذائي

فطبقا لمفاهيم منظمة الصحة العالمية وصندوق الغذاء الدولي هو تكلفة سلة سلع غذائية تنسجم مع السلوك الاستهلاكي للفقراء وتوفير السعرات الحرارية والبروتينات اللازمة لقيام الفرد بالنشاط الطبيعي ، وتختلف تكلفة السلع الغذائية باختلاف المناطق الجغرافية ويمثل خط الفقر الغذائي تكلفة البقاء على قيد الحياة .

ب- مكون غير غذائي

يتم تقديره بعد تحديد خط الفقر الغذائي وهو نسبة من الانفاق الغذائي للأسر التي يساوى انفاقها الكلى قيمة خط الفقر الغذائي فان هذه الاسر اضطرت الى التغاضي عن جزء من الانفاق على الغذاء حتى تتمكن من تغطية نفقات غير غذائية ضرورية ولا تستطيع الاستغناء عنها مثل الانفاق على المسكن والمواصلات

(1-5) الاثار الناتجة عن الفقر [8]

هناك اثار اقتصادية وتعليمية وصحية واجتماعية ناتجة عن الفقر كالاتي :

أ- الاثار الاقتصادية والصحية

يؤدى سوء التغذية الناتج عن الفقر الشديد الى تدهور صحة الفرد الجسدية والذهنية ويتسبب له امراض قد تمنعه من ممارسة انشطة عمله اللازمة فينتج عن ذلك نقص في عدد القوى العاملة التي تشكل مصدرا للإنتاج وتساعد على رفع الانتاجية وهذا ما اكدته دراسة تابعة للأمم المتحدة اجراها السيد عبدالله صادق امين اذ اشارت الى ان للمستوى الصحي تأثير واضح على معدل الانتاجية حيث ان صحة الفرد تمكنه من بذل مجهود اكبر مقارنة مع نظيره غير المعافى وبالتالي يؤثر بالسلب على منظومة العمل والانتاج والوضع الاقتصادي للبلد

ب- الاثار في التعليم

يعد التعليم الجيد بالنسبة للفقراء مطلبا يصعب الحصول عليه بسبب ما يتطلبه من تكاليف مادية لازمة لتلبية احتياجاتهم مما يترتب على ذلك زيادة نسبة الامية في المجتمع التي تضر بالمجتمع ككل نتيجة نقص الوعى عندهم وما يترتب على ذلك من زيادة في الكثافة السكانية المهولة في بعض الدول الفقيرة نتيجة عدم وعيهم بمخاطر عدم التعليم مما يؤثر ايضا على حياتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

---

[7] - الصندوق الدولى للتنمية الريفية (http:/ifad-un-blogspot.com.br/2012/og/knowledge-is-central-to-overcoming-html)

[8] - effects of poverty on health – children – society www.habitat for humanity .org.uk

ج- الاثار الاجتماعية

قام العالم المشهور (ماسلو) بترتيب حاجات الانسان في شكل هرم سمى بهرم (ماسلو) حيث رتب فيه الحاجات الاساسية للإنسان في قاعدة هذا الهرم تبعا لأولوياتها حيث اقر ماسلو بعدم استطاعة الانسان الى اشباع حاجاته العليا دون اشباع حاجاته الاساسية من مأكل ومشرب وملبس وهو ما لم يجده الفقراء ويتولد لديهم شعور باليأس والاحباط وعدم الانتماء للأسرة والمجتمع وهو ما يؤدى الى حدوث مشاكل اسرية يعيش الفقراء على اثرها في عزله عن المجتمع بينما تتسبب الفجوة الكبيرة بين الاغنياء والفقراء في بعض المجتمعات الى حدوث مزيد من مظاهر العنف حيث يشكل الفقر تحديا اخلاقيا قد يصعب تجاوزه .

(1-6) ونستعرض فيما يلى تجارب بعض الدول في الفقر والحد منه وصولا للوضع في مصر كالتالي:

أ- التجربة البرازيلية

تعتبر البرازيل اكبر دولة في امريكا الجنوبية بمساحة 8.54 مليون كم2 ويبلغ عدد سكانها 207.847 مليون نسمة حسب احصائيات عام 2015 وتعتبر البرازيل عاشر اقوى اقتصاد في العالم بحجم ناتج وطني إجمالي بلغ 2346 مليار دولار ، فتحتل الزراعة مكانة هامة في الاقتصاد البرازيلي حيث تمثل الصادرات الزراعية نحو 36% من إجمالي الصادرات البرازيلية ويستوعب هذا القطاع نحو 15% من القوة العاملة في البرازيل و 5% يعملون بالأجرة و 10% عاملين لحسابهم الخاص في مزارع عائلية .

تصنيف البرازيل هو الاعلى دخلا بين الدول متوسطة الدخل وفى المقابل يوجد 9.3 مليون اسرة فقيرة أي 44 مليون شخص يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ويعيش معظم افقر العائلات البرازيلية في المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم والمناطق الريفية ، فلجأت البرازيل الى العمل على عدة برامج للحد من الفقرومنع انتشاره كالتالي:

- **برامج القضاء على الفقر**(القضاء على الجوع – زيادة دخل الاسرة – خلق فرص عمل – برنامج المنحة المدرسية)
- **البرامج الاجتماعية** (برنامج الاعانة المالية المشروطة – توفير السكن – حماية الفئات المهمشة – تقديم اعانات الطاقة)

– نتائج مكافحة الفقر في البرازيل

حققت البرازيل تقدما كبيرا في الحد من الفقر منذ بداية الالفية خاصة في الفترة من 2004 الى 2013 حيث تمكنت من تخفيض معدل انتشار الفقر من 22% الى 8.9 % من مجموع السكان بينما تراجع معدل الفقر المدقع من 7% الى 4% ويعيش نحو 55% من السكان في المناطق الريفية تحت خط الفقر وترتفع هذه النسبة الى 66% في مناطق الشمال الشرقي حيث يعانى 1 من كل 3 اشخاص من الفقر المدقع أي يقل دخله على 1.25 دولار في اليوم .

ويدل نجاح البرازيل في تحقيق هذه النتائج المهمة على فعالية السياسات المطبقة التي مكنت من خفض معدل الفقر المدقع من 14% الى 3.5% بين سنة 2001 و 2021 ، بينما نمى دخل افقر 20% من السكان ثلاث اضعاف نمو دخل اغنى 20% من السكان وقد تناقص عدد الفقراء بحدة اكبر في المناطق الحضرية حيث تم تخليص 10 مليون شخص من الفقر ثم تليها المدن الكبرى مسجلة انخفاض 5.6 مليون شخص غير ان الانخفاض الاكبر فى نسب الفقر قد حدث وبشكل تناسبى في المناطق الريفية حيث سجلت

انخفاض بأكثر من 14% وعى الرغم من النتائج المحققة في مجال الحد من الفقر الا انه لايزال 18 مليون شخص يعيشون دون خط الفقر واكثر من 8 مليون شخص يعيش في فقر مدقع .([9])

ب- التجربة الصينية

تعد الصين اكبر دولة في العالم بمساحة 9.2 مليون كم2 وعدد سكان 1.37 مليار نسمة أي 21% من عدد سكان العالم وتتشكل من 56 مجموعة عرقية .

في بداية تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 كانت الصين كلها وخاصة المناطق الريفية تعيش في فقر وقد وضع الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية مكافحة الفقر على قمة اولويات عملهما وبفضل توسيع حقول الفلاحين في استخدام الأراضي الزراعية وتحسن البنية التحتية والتعليم والخدمات الصحية الاساسية في المناطق الريفية ومع انشاء نظام الضمان الاجتماعي على اساس الاقتصاد الجماعي الريفي في ذلك الوقت وشبكة ترويج التكنولوجيا الزراعية شهد سكان المناطق الريفية تحسنا ملحوظا في الحد من الفقر بينما كان عام 1978 عدد الفقراء في المناطق الريفية بالصين 770 مليون فرد أي كانت نسبة الفقر في تلك المناطق 97.5% ومنذ عام 1978 وهو عام الانفتاح والاصلاح فحققت الصين انجازات للحد من الفقر اثارت انتباه العالم من خلال خطتها الخاصة حيث اعتبرت الحكومة الصينية التخفيف من حدة الفقر المهمة المركزية للبناء الاقتصادي وشرعت في التحول من نظام الاقتصاد المخطط الى نظام اقتصاد السوق الاشتراكي ومن المجتمع الزراعي التقليدي الى المجتمع الصناعي والاقتصادي الحديث مع التمسك بمبدأ حل مشكلة الفقر عن طريق التنمية.

وفى منتصف ثمانينيات القرن العشرين تم تنفيذ العديد من البرامج للحد من الفقر فطبقت على الفور خطة رفع الفقر من ثمانين مليون شخص من سكان الريف عام 1994 – 2000 وبرنامج مكافحة الفقر فى المناطق الريفية 2001– 2010 بالإضافة الى برنامج وايضا برنامج الحد من الفقر 2011 – 2020 .

ووفقا لخط الفقر الذى حدده البنك الدولي وهو ان يعيش الفرد على دخل 1.9 دولار امريكي في اليوم انخفض عدد الفقراء في الصين من 878 مليون شخص عام 1981 الى 25.11 مليون شخص بنهاية عام 2013 هذا يعنى ان 853 مليون شخص صيني تخلصوا من الفقر وهم يمثلون اكثر من 70% من إجمالي عدد الفقراء في العالم الذين تخلصوا من الفقر .

انخفض معدل الفقر في الصين من 88.3% نهاية عام 1981 الى 1.9 % نهاية عام 2013 ووصلت نسبة الانخفاض التراكمية 86.4% بمعدل سنوي 2.7% وفى نفس الفترة انخفض معدل الفقر العالمي من 42.3% الى 10.9% وبلغت نسبة الانخفاض التراكمية 31.4% بمعدل سنوي حوالى 1% وبالتالي فان سرعة انخفاض معدل الفقر في الصين اعلى من العالم مما جعل معدل الفقر

[9] - مجلة التمويل والتنمية و صندوق النقد الدولى العدد 52 و برنامج الاغذية العالمى و العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتقارير الدورية الثانية المقدمة من الدول الاطراف بموجب المادتين 16 و 17 من العهد – البرازيل والصندوق الدولى للتنمية الريفية (http:/ifad-un-blogspot.com.br/2012/og/knowledge-is-central-to-overcoming-html)

في الصين اقل بكثير من المستوى العالمي وبالتالي فان الصين هي اول دولة نامية تحقق هدف الحد من الفقر وهو من الاهداف الالفية للأمم المتحدة .([10])

"الشكل رقم (1) الدول الأقل عالميا في الفقر"

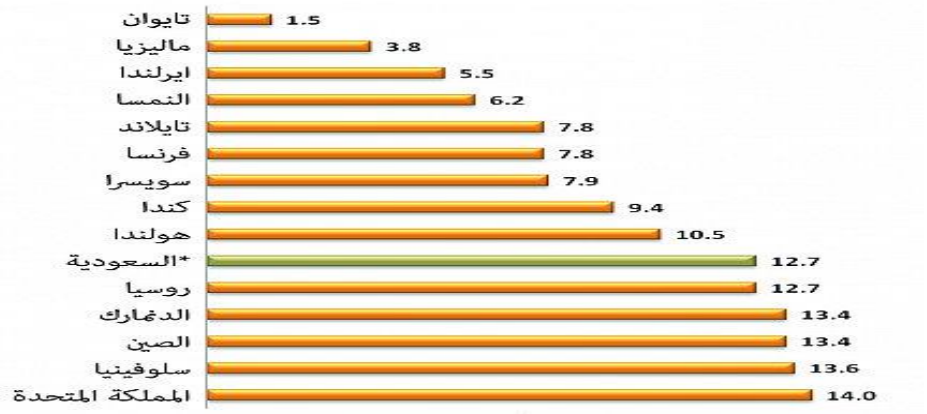

المصدر : موقع مركز الرياض للمعلومات والدراسات الاستشارية نقلا عن وكالة المخابرات المركزية الامريكية

ج- اما بالنسبة للوضع في مصر

فقد أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في مصر الى ارتفاع معدلات الفقر في البلاد لتصل الى 32.5% من عدد السكان بنهاية العام المالي 2018/17 مقابل 27.8% عام 2016/15 حتى استقر في عام 2020/2019 عند 29.7%.

وقد صرحت السيدة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ان السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات الفقر بنسبة 4.7% خلال الفترة بين عامي 2016 الى 2018 هو تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي في الفترة ذاتها في نوفمبر عام 2016 وهو ما تطلب تكلفة على المجتمع والدولة المصرية وتصدر صعيد مصر (جنوب البلاد) قائمة المحافظات الاكثر فقرا في الجمهورية حيث سجلت محافظة اسيوط نسبة فقر بين مواطنيها بلغت 66.7% تلتها محافظة سوهاج بنسبة 59.6% ثم الاقصر 55.3% والمنيا 54% وقنا41% ، في المقابل كانت محافظات بورسعيد والغربية ودمياط (شمال مصر) ضمن المحافظات الاقل فقرا .

واضاف التقرير الى ان معدل خط الفقر للفرد في السنة المالية 2018/17 بلغ 8827 جنيه سنويا أي 736 شهريا فيما بلغ خط الفقر المدقع في نفس الفترة 5890 جنيه سنويا أي 491 جنيه شهريا وذلك مع الاخذ في الاعتبار خصائص كل اسرة وتركيبها العمرى والنوعي ومكان اقامتها، وكان خط الفقر حسب اخر بحث للدخل والانفاق عام 2015 هو 482 جنيه شهري للفرد ، وتظهر البيانات ان 6.2% من السكان في مصر يعانون من الفقر المدقع ويذكر ان معدل خط الفقر العالمي هو 1.9 دولار يوميا للفرد وذلك وفقا لآخر ارقام البنك الدولي الصادرة عام 2015 .

[10] - موقع الصين اليوم بتاريخ 2020/9/22

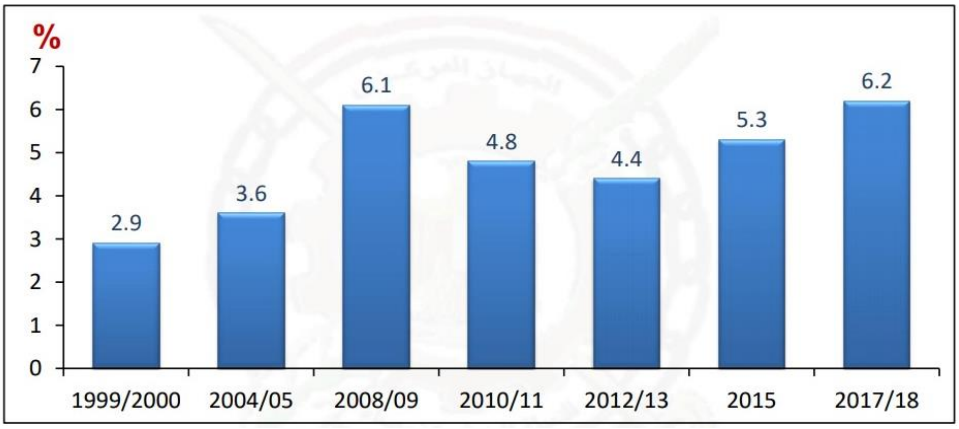

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (2018) "الشكل رقم (2) نسبة الفقر المدقع "

ويتضح من هذا البيان ان نسب الفقر المدقع تختلف من سنة لأخرى كما يلى :

- زادت نسبة الفقر المدقع الى اعلى مستوى لها خلال عام 2009/2008 بنسبة 6.1% وفى عام 2018/2017 بنسبة 6.2%
- زادت نسبة الفقر المدقع من عام 2000/1999 الى 2005/2004 الى 3.6%
- زادت نسبة الفقر المدقع من عام 2005/2004 الى عام 2009/2008 الى 6.1%
- انخفض نسبة الفقر المدقع من عام 2009/2008 الى عام 2011/2010 الى 4.8%
- انخفض نسبة الفقر المدقع من عام 2011/2010 الى عام 2013/2012 الى 4.4%
- زادت نسبة الفقر المدقع من عام 2013/2012 الى عام 2015 الى 5.3%
- زادت نسبة الفقر المدقع من عام 2015 الى عام 2018/2017 الى 6.2%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء(2018) "الشكل رقم (3) نسبة الفقراء من 2000/1999 الى 2018/2017"

ويتضح من هذا البيان ان نسب الفقر وفقا اخط الفقر القومي تختلف من سنة لأخرى كما يلى :

- كانت نسبة الفقر في عام 2000/1999 نحو 16.7%

- زادت نسبة الفقر في مصر من عام 2000/1999 الى عام 2005/2004 الى 19.6%
- زادت نسبة الفقر من عام 2005/2004 الى عام 2009/2008 الى 21.6%
- زادت نسبة الفقر من عام 2009/2008 الى عام 2011/2010 الى 25.2%
- زادت نسبة الفقر من عام 2011/2010 الى عام 2013/2012 الى 26.3%
- زادت نسبة الفقر من عام 2013/2012 الى عام 2015 الى 27.8%
- زادت نسبة الفقر من عام 2015 الى عام 2018/2017 الى 32.5%
- ثم بعد ذلك انخفض الفقر في تقرير عام 2020/2019 الى 29.7% .

وتأتى هذه النتائج في توقيت هام ونحن على طريق الاصلاح الاقتصادي وتحقيق رؤية مصر 2030 وافريقيا 2063 واهداف التنمية المستدامة الاممية. وكان من اهم هذه النتائج هو تراجع ارتفاع نسب الفقر على مستوى الجمهورية لتصل الى 29.7% في عام 2020/2019 مقارنة بـ 32.5% في عام 2018/2017 ، وايضا ارتفاع متوسط الانفاق الكلى للأسرة في السنة لهذا البحث ليصل الى 61.9 الف جنيه مقابل 53.7 الف جنيه في البحث السابق ، وايضا ارتفاع متوسط الدخل السنوي للأسرة من 60.4 الف جنيه في عام 2018/2017 الى 69.1 الف جنيه في عام 2020/2019 ، بالإضافة الى استخدام الدعم الغذائي ليصل الى متوسط 1420 جنيه سنويا للأسرة في عام 2020/2019 وما زالت الدولة تغطى نسبة 84% من الاسر المصرية بالدعم التمويني ، كما اظهرت النتائج تراجع نسب الفقر في معظم مناطق الجمهورية وخاصة في كل من ريف الوجه البحري والقبلي حيث بلغت 22.56% في ريف الوجه البحري مقارنة بـ 27.29% عام 2018/2017 و 48.15% في ريف الوجه القبلي مقارنة بـ 51.94% عام2018/2017 .([11])

واخيرا توقعت دراسة لمعهد التخطيط القومي بأن جائحة فيروس كورونا قد تسببت في ارتفاع معدل الفقر في مصر ليرتفع عدد الفقراء بما يتراوح من 5.6 مليون الى 12.5 مليون خلال العام المالي 2021/2020 وفقا لسيناريوهات مختلفة وجاءت الدراسة بعنوان(التداعيات المحتملة لازمة كورونا على الفقر في مصر– منشور على الموقع الإلكتروني للمعهد) واستندت الدراسة في تقدير الاثر المتوقع لتداعيات ازمة كورونا على معدل الفقر وعلى توقعات مستويات البطالة والدخل والتضخم ، واظهرت نتائج الدراسة ان انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بنحو نقطة مئوية واحدة يؤدى الى زيادة الفقر في مصر بنحو 0.7 نقطة مئوية ، كما يؤدى زيادة معدل البطالة بنحو نقطة مئوية واحدة الى زيادة نسبة الفقر بنحو 1.5 نقطة مئوية في حين ان زيادة معدل التضخم نقطة واحدة مئوية يؤدى الى زيادة نسبة الفقر بنحو 0.4 نقطة مئوية.

وأشارت الدراسة ان عدم وجود تقديرات سابقة لنسبة الفقر في مصر حتى عام 2021/2020 بدون حدوث الازمة وفى ظل عدم اليقين بها فانه يمكن افتراض ان تتراوح نسبة الفقر بين 30 الى 35% في ظل الظروف العادية.

[11] - بحث الدخل والانفاق الصادر من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء 2020/2019 .

واضافت الدراسة الى انه يمكن استنتاج الاثر الصافي لازمة جائحة كورونا على زيادة عدد الافراد تحت خط الفقر في مصر وفقا للسيناريوهات يتراوح بين 3 الى 8 مليون فرد وفقا للسيناريو المتفائل وسيرتفع هذا العدد الى ما بين 5 الى 10 مليون فرد وفقا للسيناريو الوسط وسيتراوح العدد بين 10 الى 15 مليون فرد وفقا للسيناريو المتشائم لمعدل البطالة.

ووفقا لكل هذا فان الدولة المصرية من بداية الاصلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف امام العملات الاجنبية اتخذت عدة تدابير تعرف باسم (الحماية الاجتماعية) للفئات المتضررة من برنامج الاصلاح الاقتصادي وهم اصحاب الدخول المتدنية والارامل والمطلقات لحمايتهم من خطر الفقر والجوع. فعملت مصر على الاهتمام بالهدف الاول من اهداف التنمية المستدامة الاممية وهو القضاء على الفقر والجوع بجزمة برامج حماية اجتماعية ومنها الدعم التمويني المتمثل في دعم الخبز ودعم السلع التموينية وزيادة قيمتها مما كانت عليه سابقا نتيجة ارتفاع الاسعار للسلع الغذائية نتيجة الاصلاح الاقتصادي لتوفير جزء من الغذاء الملائم للفئات الاكثر احتياجا من الخبز والسلع الغذائية الاساسية ووضعت قواعد محددة ومعايير لأصحاب البطاقات التموينية الذكية لتوصيل الدعم لمستحقيه والحد من الفقر بين الفئات الاكثر احتياجا

جهود مصر للقضاء على الفقر ([12])

تستهدف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تخفيض نسبة الفقر بجميع ابعاده الى النصف بين الرجال والنساء والاطفال بحلول عام 2020 والقضاء على الفقر نهائيا بحلول عام 2030 واستعرضت الحكومة جهودها لتحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء والخروج من دائرة الفقر من خلال :

1- برنامج الدعم النقدي المشروط (تكافل وكرامة)

يستهدف برنامج تكافل وكرامة تقديم دعم نقدى للأسر الفقيرة لضمان نمو الاطفال صحيا وتغذيتهم جيدا وابقائهم فى المدارس للتعليم والحد من الظواهر السلبية مثل التسرب من التعليم وعمالة الاطفال واطفال الشوارع .

بدأ البرنامج في مارس 2015 وبلغ عدد مستفيدي البرنامج نحو 2 مليون و250 الف اسرة حتى سبتمبر عام 2018 في جميع المحافظات وبلغت نسبة المستفيدين من النساء نحو 89% مقابل 11% فقط للرجال وبلغت تكلفة البرنامج منذ اطلاقه حتى الان نحو 23 مليار و921 مليون جنيه.

2- دعم السلع التموينية

توسعت الحكومة في برنامج دعم السلع التموينية من خلال زيادة قيمة الدعم للفرد المسجل على بطاقة التموين الذكية الى 50 جنيه شهريا في يونيو 2017 بدلا من 15 جنيه في يونيو 2015 ، اضافة الى تطبيق منظومة الخبز المدعم في 27 محافظة وتخصيص 150 رغيف خبز شهري لكل قرد بالبطاقة التموينية الذكية وكذا دعم السلع الغذائية الاساسية فيما يعرف بدعم السلع التموينية .

[12] - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2020.

3- برنامج الالف يوم الاولى في حياة الطفل

يستفيد من هذا البرنامج نحو 16 الف سيدة مسجلة ببرنامج تكافل وكرامة في 10 محافظات بالصعيد الى جانب التوعية الغذائية والتوعية المجتمعية ويشترط البرنامج زيادة النساء المستفيدات لمراكز الرعاية الصحية بانتظام

4- برامج الحماية من المرض (الرعاية الصحية لغير القادرين)

يهدف هذا البرنامج الى اتاحة الرعاية الصحية والتأمين الصحي لطلاب المدارس واضيف له برنامج الرعاية الصحية لغير القادرين والذى بدأ في مارس عام 2015 في الصعيد ويستهدف البرنامج التغطية الصحية لأفقر الفقراء ، ومن اهم البرامج التي تنفذها الحكومة بنجاح كبير برنامج علاج فيروس سي والذى وفر العلاج لـ 835 الف مريض كلف موازنة الدولة 2.9 مليار جنيه .

5- برنامج سكن كريم

ويهدف البرنامج الى تحقيق التحسن المستدام للأوضاع الصحية والبيئية للأسر الفقيرة ويستهدف افقر 5 محافظات في مصر تعانى من مشكلات في وصلات مياه الشرب والصرف الصحي ورفع كفاءة المنازل ويتجاوز معدلات الفقر بها 50% وهى محافظات اسيوط وسوهاج والمنيا والاقصر وقنا لنحو 64 الف اسرة

6 - برنامج (2 كفاية)

ويهدف هذا البرنامج الى الحد من الزيادة السكانية بين الاسر المستفيدة من الدعم النقدي (تكافل) ويستهدف مليون و148 الف و861 سيدة تتراوح اعمارهم بيم 18 و 49 عاما ولديهن 3 اطفال او اقل للأسرة الواحدة في المحافظات الاكثر فقرا وهى البحيرة والجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا واسيوط وسوهاج وقنا والاقصر واسوان بتمويل قدره 85 مليون جنيه .

7- التمكين الاقتصادي والاهتمام بالمرأة (برنامج قروض مستورة)

ويهدف البرنامج الى تمكين المرأة اقتصاديا من خلال تمويل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر تحولها الى طاقة منتجة وبدأ تنفيذ المشروع في اخر 2017 ووصل عدد المشروعات الى 12 الف مشروع بـ 192 مليون جنيه وتأتى المشروعات التجارية في المقدمة التي تنفذها السيدات وبلغ عددها 5365 مشروع بقيمة 86 مليون جنيه تليها مشروعات الانتاج الحيواني بنحو 4584 مشروع بقيمة 81 مليون جنيه وبلغ عدد المشروعات الصناعية نحو 477 مشروع بقيمة 7 مليون جنيه وتتنوع باقي المشاريع بين خدمية ومنزلية بنحو 1562 مشروع بقيمة 19 مليون جنيه .

8 – مبادرة حياة كرية

تستهدف هذه المبادرة في مراحلها الثلاثة على ثلاث سنوات 4500 قرية فقيرة على مستوى الجمهورية لغير القادرين وتطوير القرى الأكثر احتياجا وتوفير كافة المرافق والخدمات الصحية والتعليمية والأنشطة الرياضية والثقافية

- رصد مبلغ 500 مليار جنيه لتنفيذ المبادرة على ثلاث سنوات والتنسيق مع 16 جمعية أهلية للتنفيذ.

ثانيا : دور وزارة التموين والتجارة الداخلية في زيادة فاعلية نظام الدعم التمويني الحالي

مفهوم الدعم ومراحل تطوره ([13])

(2-1) مفهوم الدعم

هو بيع او اتاحة بعض السلع الغذائية للمستهلكين باقل من سعر السوق او اقل من تكلفتها الحقيقية سواء كانت تلك التكلفة هي تكلفة انتاجها او تكلفة استيرادها او سعر تصديرها في حالة تصديرها للخارج عن طريق بطاقات تموين توزع على المستحقين لها .

ولا شك ان دعم اسعار المستهلك يتم اتباعه في كثير من دول العالم الغنية والفقيرة وحتى اكثرها تقدما ورفاهية مثل الولايات المتحدة الامريكية ، كما تجدر الاشارة الى ان بعض الدول اتجهت الى الغاء الدعم مثل المكسيك ، وبالنسبة لمصر وفى ظل الظروف الاقتصادية الحالية والأزمات الاقتصادية وزيادة عدد الفقراء فان الدعم يشكل ضرورة ملحة تستوجب استمراره لحماية الطبقات محدودة الدخل لتحسين جزء من احوالهم المعيشية .

وبرنامج دعم الغذاء في مصر يعتبر احد المكونات الرئيسة لشبكة الحماية الاجتماعية ويهدف البرنامج بشكل اساسي بشقيه (الخبز والسلع التموينية) توفير الاحتياجات الغذائية الاساسية للفئات غير القادرة ومحدودة الدخل للحد من الاثار السلبية لبرامج الاصلاح الاقتصادي التي تبنتها الدولة في نوفمبر عام 2016 .

(2-2) مراحل تطور الدعم

تعود بداية تقديم الدعم من قبل الحكومة المصرية إلى السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى، حيث تعاملت الحكومة مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية باستيراد كميات كبيرة من القمح والدقيق من استراليا، وقامت ببيعه في منافذ حكومية بأسعار مخفضة.

اخذت مصر بفكرة الدعم اعقاب الحرب العالمية الثانية حيث اصدرت بطاقات تموينية ورقية للمواطنين والتي تضمنت حصولهم على الحد الادنى من السلع الضرورية في ذلك الوقت والتي شملت (الزيت – السكر – الشى – الكيروسين) بأسعار مخفضة نسبيا عن سعر السوق يدفعها المواطن مقابل حصوله على تلك السلع .

وطبق هذا النظام ليس في مصر فقط بل في دول كثيرة نتيجة الاضطرابات التي حدثت بعد الحرب وارتفاع الاسعار للسلع والخدمات الاساسية لذلك اضطرت الحكومة لتخفيف الاثار التضخمية للحرب على المواطن المصري خاصة وان الخزانة العامة للدولة في ذلك الوقت تحملت الكثير لدعم الجيش الإنجليزي وجاء انشاء وزارة التموين والتجارة الداخلية عام 1945 لتحقيق هذا الهدف .

وعقب ثورة يوليو 1952 ارتفع الدعم وتضاعف بشكل كبير واصبح اكثر تنوعا ويغطى مجالات وقطاعات مختلفة ، كما شمل البرنامج نظام لدعم أسعار السلع الغذائية الأساسية، والإسكان وغيرها. وكان الهدف هو توسيع نطاق الاستفادة ليشمل كافة الفئات الاجتماعية ولمواجهة الزيادة في عدد السكان (تحت خط الفقر) ورفع مستوي المعيشة.

حيث في عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وفي منتصف الستينات ومع ارتفاع أسعار السلع ونقصها خاصة بعد حرب 1967 مع إسرائيل، قدمت الحكومة نظام البطاقات التموينية لعدد محدود من السلع، لم يكن الهدف في البداية من النظام المقدم دعم

[13] - الهيئة العامة للسلع التموينية

أسعار السلع، بل توفير السلع الأساسية للمواطنين كإجراء لمواجهة النقص في هذه السلع و لم يقتصر الدعم على السلع الغذائية فقط مثل القمح، والسكر، الأرز، زيت الطعام، الصابون، والكيروسين، وبعض المنتجات القطنية بل وصل للتعليم والصحة والسكان، وقد بلغ إجمالي قيمة الدعم نحو 9 مليون جنيها مصريا في تلك الفترة

وفى عهد الرئيس الراحل السادات شهدت فترة السبعينات توسعا في نظام الدعم وقيمته، فقد شمل الدعم عددا أكبر من السلع بلغت 18 صنفا ،إضافة إلى ذلك شمل الدعم الكهرباء، وخدمات النقل الداخلي، والبنزين، واستهدف كافة المواطنين وليس محدودي الدخل أو الفقراء فقط، وبلغت قيمة الدعم في عام 1970 (20 مليون جنيها)، كان الجزء الأكبر منه مخصص للدعم الغذائي، والذي استحوذ على 75% من قيمته وكان التعامل مع ملف الدعم منقسما الى مرحلتين الاولى هي استمراره وزيادة مخصصاته وذلك بين عام 1970 و 1973 والمرحلة الثانية هي تقليصه وترشيده لتمكين الاقتصاد المصري من الانطلاق نحو تحقيق نهضة اقتصادية وهى المرحلة التي انتهت بانتفاضة الخبز واندلعت احتجاجات على تقليص الدعم وباء عليه تراجعت الدولة عن خططها.

وفى عهد الرئيس الراحل مبارك ارتفع الدعم الى اكثر من مليار جنيه فى الموازنة العامة للدولة وذلك لأول مرة في بداية الثمانينيات واستمر الدعم طيلة حكم مبارك فقد ارتفع سعر رغيف الخبز من قرش إلى قرشين للرغيف في 1984/1983، ومرة أخرى في عام 1989/1988 زاد مرة أخرى إلى 5 قروش وظل رغيف الخبز منذ ذلك التاريخ الى الان بسعر 5 قروش للرغيف الواحد رغم ارتفاع تكلفته حاليا الى 65 قرشا للرغيف الواحد فقامت الحكومة في عام 2005 بإضافة المواليد للبطاقات من بعد عام 1989 وذلك للسماح لشريحة أكبر من مستحقي الدعم للدخول تحت مظلة الدعم وذلك تمشياً مع ارتفاعات أسعار السلع الغذائية في السوق العالمي ومشاركةً من الحكومة للمواطن محدود الدخل في تحمل جزء من أعبائه المعيشي وذلك عن طريق النظام الجديد للدعم وهو بطاقات التموين الذكية .

الى ان وصلنا الى الوقت الحالي ووصل الدعم من الخبز والسلع التموينية فى الموازنة العامة للدولة لعام 2021/2020 الى حوالى 84 مليار جنيه في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي والعمل على توصيله لمستحقيه عن طريق تنقية بطاقات التموين الذكية وخروج من لا يستحق منها بناء على اعتبارات معينة وضوابط تم وضعها.

(2-3) دور وزاره التموين والتجارة الداخلية في تحقيق الحماية الاجتماعية

- رؤية الوزارة

الارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطنين وتوفير السلع بجودة عالية وسعر مناسب في سوق منضبط من خلال شبكة توزيع لوجستية متطورة .

وتنفذ الرؤية من خلال :

1- رقمنه كافة الخدمات المقدمة للمواطنين

2-حشـد كافة الطاقات الانتاجية لتلبية الطلب المتنامي على السلع الاساسية

3- استدامة اتاحة السلع فى المنافذ الثابتة والمتحركة

4- الإدارة المتكاملة للمناطق اللوجستية

5- توحيد كافة الجهود الرقابية لضبط الأسواق وحماية وصون حقوق المستهلك

- الرسالة

توفير وإتاحة السلع والخدمات لمستحقي الدعم للفئات الأولي بالرعاية واستمرار تدفق الامدادات للمقررات التموينية من الخبز المدعم والسلع الأساسية .

- الاهداف الاستراتيجية للوزارة

1- رفع مستوى أداء الخدمات المقدمة للمواطنين.

2- تأمين احتياجات البلاد من السلع الأساسية.

3- رفع كفاءة شبكات التوزيع.

4- زيادة السعات التخزينية للأقماح و السلع الاستراتيجية.

5- رفع كفاءة أداء الأجهزة الرقابية.

6- زيادة نسبة مساهمة التجارة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي.

(2-4) جهود الوزارة في تحقيق الحماية الاجتماعية

أ- العلاقة بين جهود الوزارة ورؤية مصر 2030 وبين التنمية المستدامة الأممية

تتفق جهود وزارة التموين والتجارة الداخلية مع أهداف الدولة في تعزيز الحق في الغذاء على مستوى توفير السلع الغذائية وتمكين وصول المواطن لها حيث يندرج تعزيز الحق في الغذاء تحت بند الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ، والذي ينص علي " القضاء علي الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

" وهذا بخلاف الهدف الأول وهو (القضاء على الفقر) ويعزز ذلك بدوره تحقيق التنمية الاجتماعية وربطها بأهداف الدولة للتنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 ومساهمة ذلك في التنمية البشرية فيما يتعلق بالقضاء علي الفقر وتحسين جودة الحياه للفئات المهمشة قدر المستطاع.

التنمية المستدامة الاممية	رؤية مصر 2030	برنامج عمل الحكومة
– الهدف الاول : القضاء على الفقر – الغاية (1) القضاء على الفقر المدقع للناس اينما كانوا بحلول عام 2030 ا– الغاية (2) استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030	– الهدف الاول : الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته – الغاية (1) الحد من الفقر بجميع اشكاله والقضاء على الجوع خاصة في محافظات الوجه القبلي والقضاء على الفقر المدقع بالإضافة الى الحد من فقر القدرات	– الهدف الاستراتيجي الاول : حماية الامن القومي المصري وسياسة مصر الخارجية – البرنامج الرئيسي الثالث (الامن الغذائي) – البرنامج الفرعي الاول :توفير متطلبات الامن الغذائي وفى هذا الاطار تقوم الوزارة بالتعاون والتنسيق مع اجهزة الحكومة بالقيام بالاتي : تقوم هيئة السلع التموينية بالتنسيق مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية بتوفير الاحتياجات لأى سلعة يمارس عليها احتكار مما يرفع من سعرها على المواطن وايضا تأمين احتياجات المواطن من السلع الاساسية دون أي حلقات وسيطة قد ترفع من التكلفة وتوفير مخزون كافي من السلع الاستراتيجية من قمح وزيت وسكر .
الهدف الثاني : القضاء التام على الجوع الغاية (1) القضاء التام على الجوع وضمان حصول الجميع ولاسيما الفقراء والفئات الضعيفة بمن فيهم الرضع على ما يكفيهم من غذاء مأمون ومغذى	الهدف الاول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته الغاية (2) توفير منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية تساهم في الحد	الهدف الاستراتيجي الخامس: تحسين مستوى معيشة المواطن المصري البرنامج الرئيسي الثاني : التوسع في شبكات الامان الاجتماعي البرنامج الفرعي الاول : الحماية

طوال العام بحلول عام 2030 الغاية (2) وضع نهاية لجميع اشكال سوء التغذية بحلول عام 2030 بما في ذلك تحقيق الاهداف المتفق عليها دوليا بشأن توقف النمو والهزال لدى الاطفال دون سن الخامسة ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025 .	من الفقر ويجب ان تكون هدفها في المقام الاول للفقراء المدقعين مما يتطلب توافر قاعدة بيانات الكترونية دقيقة ورقابة جادة للوصول الى هؤلاء.	الاجتماعية وذلك من خلال تطوير منظومة حماية اجتماعية عادلة وفعالة لحماية كافة الاسر المستحقة تحت خط الفقر من خلال استدامة توفير مظلة الحماية الاجتماعية من قبل الدولة لمستحقي الدعم وذلك من خلال تقديم دعم نقدى مشروط لشراء سلع لما يقرب من 22 مليون بطاقة تموين ذكية بإجمالي عدد 64 مليون مستفيد تموين وعدد 71 مليون مستفيد خبز بإجمالي دعم يقدر بـ 84 مليار جنيه مصري.
الهدف الخامس : المساواة بين الجنسين الغاية (1) القضاء على جميع اشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان الغاية (2) كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة	الهدف الثاني : العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة الغاية (1) تحقيق المساواة في الحقوق والفرص سواء اقتصادية او سياسية او اجتماعية للجميع بدون تمييز لتحقيق العدالة الغاية (2) تمكين المرأة والشباب والفئات الاكثر احتياجا وضمان لمشاركتهم فى التنمية	الهدف الاستراتيجي الخامس : تحسين مستوى معيشة المواطن المصري البرنامج الرئيسي الثاني : التوسع في شبكات الامان الاجتماعي البرنامج الفرعي الثاني : الرعاية الاجتماعية وذلك عن طريق قيام الوزارة برعاية الفئات الاولى بالرعاية فتقوم باستخراج البطاقات التموينية لذوى الاحتياجات الخاصة دون التقيد بالحد الاقصى للدخل والحد الاقصى لعدد المستفيدين وايضا استخراج بطاقات تموينية ذكية جديدة ومستجدة للأرامل والمطلقات والمرأة المعيلة للأسر الاولى بالرعاية وغير

		المدرجين ببطاقات التموين الذكية
الهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الاقتصاد الغاية (1) تحقيق مستويات اعلى من الانتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار الغاية (2) تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الانشطة الانتاجية وفرص العمل اللائق ومباشرة الاعمال الحرة والقدرة على الابداع والابتكار والتشجيع على اضفاء الطابع الرسمي على المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم .	الهدف الثالث : اقتصاد تنافسي ومتنوع الغاية (1) زيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائقة ويتطلب تحقيق هذه الغاية تحفيز الاستثمار في انشطة اقتصادية متنوعة تكون كثيفة الاستخدام للعمل من ناحية وصديقة للبيئة من ناحية اخرى مما يساهم في توفير فرص عمل لائقة .	الهدف الاستراتيجي الرابع :النهوض بمستويات التشغيل البرنامج الرئيسي الاول : تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر البرنامج الفرعي السادس : توفير القروض الميسرة وفى ذلك تولى الوزارة اهتماما بالغا بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير فرص عمل للشباب وبناء شبكة توزيع منتظمة ومنضبطة من خلال زيادة عدد المنافذ الثابتة والمتحركة بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات من خلال توفير تمويل بفائدة 5%لمنتسبي مشروع جمعيتي وتغطية محافظات الصعيد بنسبة 65% من هذه المنافذ واستهداف شرائح اخرى من التوظيف من خلال المنافذ المتنقلة التابعة للشركات والمجمعات الاستهلاكية التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية وايضا توفير مشروع تمكين المرأة المعيلة بمشروع تربية البط المسكوفى عن طريق اللجنة العامة للمساعدات الأجنبية.

هذه المقارنة توضح دور الوزارة في عدد من القطاعات التي تعمل عليها لتوفير جزء من متطلبات المواطن البسيط محدود الدخل عن طريق الحماية الاجتماعية من استخراج بطاقات تموين ذكية جديدة وتوفير السلع التموينية والخبز المدعم لهم ومحاولة ايجاد فرص عمل لائقة لهم وذلك كله من اجل توفير حماية اجتماعية للمواطنين المستحقين للدعم والحد من الفقر والجوع وفقا لرؤية الوزارة ورؤية مصر 2030 واهداف التنمية المستدامة الاممية.

تتفق جهود وزارة التموين والتجارة الداخلية مع أهداف الدولة في تعزيز الحق في الغذاء على مستوى توفير السلع الغذائية وتمكين وصول المواطن لها حيث يندرج تعزيز الحق في الغذاء تحت بند الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، والذي ينص علي " القضاء علي الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة. ويعزز ذلك بدوره تحقيق التنمية الاجتماعية وربطها بأهداف الدولة للتنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 ومساهمة ذلك في التنمية البشرية فيما يتعلق بالقضاء علي الفقر وتحسين جودة الحياه للفئات المهمشة قدر المستطاع.

ب- المهام الجسيمة المضافة لوزارة التموين لتحقيق الهدف المنشود وهو تحقيق الحماية الاجتماعية والحد من الفقر والجوع وضمان حياة كريمة للمواطن كالآتي:-

1- استهداف وصول الدعم إلى الفئات الأكثر احتياجاً من المواطنين .
2- توفير احتياطيات استراتيجية من السلع الاساسية.
3- تبنى مبادرة تشجيع مصانع عصر الزيوت المحلية ذات القدرات الإنتاجية الصغيرة.
4- زيادة فرص إتاحة المعروض من السلع الغذائية وضبط أسعارها .
5- زيادة فروع مشروع جمعيتي على مستوى الجمهورية لتصل إلى 5200 فرع ، والذي يستهدف تشغيل الشباب وزيادة منافذ التوزيع وإتاحة السلع للمواطنين بأسعار تقل عن مثيلتها في الأسواق
6- زيادة المنافذ المتنقلة (سيارات السلع المتنقلة) والتي تستهدف تشغيل الشباب أيضاً ووصول السلع التموينية إلى المواطنين في المناطق النائية والمترامية الأطراف
7- تطوير أداء المكاتب التموينية لتصبح "مراكز خدمة للمواطنين"
8- تطوير السجل التجاري وحماية العلامة التجارة عن طريق جهاز تنمية التجارة الداخلية .
9- توفير خدمات البطاقات التموينية على موقع مصر الرقمي.
10- مشارك أصيل في تأسيس مشروع البورصة السلعية .

ج- ويركز البحث على المهمة الأولى من المهام الملقاه على عاتق وزارة التموين والتجارة الداخلية وهى موضوع الدراسة وهى :-

1- استهداف وصول الدعم للفئات الاكثر احتياجاً من المواطنين

إن منظومة دعم السلع التموينية من أكثر الأدوات التي ساعدت الطبقات الفقيرة والمتوسطة على الحصول على احتياجاتهم من السلع الأساسية، مثل السكر والزيت والأرز، تماشياً مع التزامات الدولة فى تخفيف الأعباء المعيشية عن محدودي الدخل. ومع سياسة الدولة الناجحة في تلافى الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، ويبلغ عدد البطاقات التموينية الذكية نحو 22.5

مليون بطاقة يستفيد منها نحو 64 مليون مستفيد سلع تموينية وحوالى 72 مليون مستفيد من الخبز المدعم بإجمالي دعم 84 مليار جنيه في العام المالي الحالي 2021/2020 تتضمن 48 مليار جنيه دعم خبز و 36 مليار جنيه دعم سلع تموينية . ويوضح الجدول التالي تطور قيمة الدعم السنوي للسلع التموينية والخبز المدعم.

المصدر: الهيئة العامة للسلع التموينية "جدول رقم (1) يوضح زيادة الدعم المخصص للسلع التموينية والخبز المدعم في الموازنة العامة للدولة"

(بالمليار جنيه)			
السنه المالية	دعم الخبز	دعم السلع	الإجمالى
2017/2016	43.500	16.203	59.703
2018/2017	50.050	36.850	83.900
2019/2018	49.095	37.080	86.175
2020/2019	53.100	38.900	89.000
2021/2020	48.000	36.000	84.000

يتضح من الجدول السابق ان إجمالي الدعم عام 2017/2016 بلغ 59.703 مليار جنيه وبوضع عام 2017/2016 كسنة اساس يتضح ان نسبة الزيادة في عام 2018/2017 بلغة نسبة 40.5% ، وزيادة عام 2019/2018 بلغت نسبة 44.3% ، وزيادة عام 2020/2019 بلغت نسبة الزيادة 49% وذلك نتيجة زيادة قيمة الدعم للفرد الواحد على البطاقة الذكية ، اما فى العام المالي الحالي 2021/2020 فقلت النسبة بفارق صغير حيث بلغت 40.6% وذلك نتيجة تنقية البطاقات التموينية الذكية في عام 2020.

المصدر: الهيئة العامة للسلع التموينية "جدول رقم (2) يوضح زيادة قيمة الدعم المقدم للفرد الواحد على البطاقة التموينية الذكية"

زيادة قيمة الدعم الشهري للفرد خلال الفترة من عام 2014 حتى عام 2018		
السنة المالية	الدعم	الدعم الإضافي

2015/2014	15جنيه للفرد	8 جنيه للفرد منحة رمضان صرفت مع المقررات التموينية
2016/2015	15 جنيه للفرد شهريا حتى مايو 18 جنيه للفرد في شهر يونيه	7.5 جنيه للفرد منحة رمضان صرفت مع بدل نقاط الخبز
2017/2016	18 جنيه للفرد حتى شهر نوفمبر 2016 21 جنيه للفرد حتى مايو 2017	15 جنيه منحة رمضان صرفت مع المقررات التموينية
2018/2017	50 جنيه للفرد حتى أربع أفراد للبطاقة الواحدة، و25 جنية اعتباراً من الفرد الخامس	

المصدر : الهيئة العامة للسلع التموينية

من الجدول يتضح ان الفرد كان يحصل على دعم شهري بمبلغ 15 جنيه فى العام المالي 2015/2014 وتدرج هدا الدعم بالزيادة الى ان وصل الى 50 جنية للفرد الواحد بالبطاقة الذكية في العام المالي 2018/2017 بنسبة زيادة قدرها 200.33% وذلك نتيجة الإصلاح الاقتصادي التي تنفذه الدولة من شهر نوفمبر عام 2016 لتقليل الاثار السلبية الناتجة عن الإصلاح الاقتصادي على المواطنين ومحدودي الدخل نتيجة لارتفاع اسعار السلع الاساسية والخدمات نتيجة لتحرير سعر الصرف فكان لا بد من وضع برامج الحماية الاجتماعية لحماية الفئات ذات الدخل المنخفض من اثار الإصلاح الاقتصادي السلبية .

"شكل رقم (4) نسبة تغطية بطاقات التموين للأسر في جميع انحاء الجمهورية"

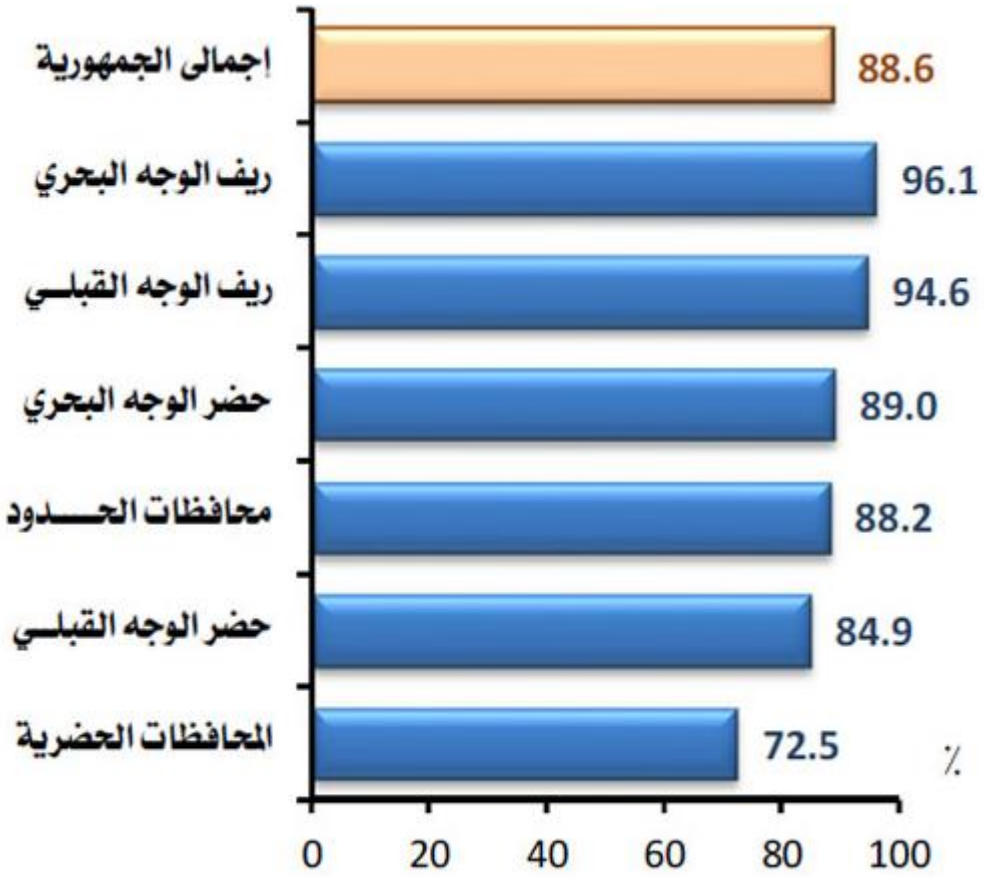

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء2020

- **الوضع الحالي لنظام الخبز**

يحصل فيه المواطن المستحق للدعم علي حصة يومية 5 أرغفة ويتحمل 5 قروش عن كل رغيف ، ويكافأ المواطن بنقطة عن كل رغيف تم توفيره وعدم استهلاكه (قيمة النقطة تساوي10 قروش) بحيث يتم تجميعها في الكارت الذكي للتموين بنهاية كل شهر ويحصل بقيمتها المواطن على مجموعة متنوعة من السلع.

وتعد منظومة البطاقات التموينية أحد أهم المنظومات في الدولة، حيث يشارك فيها34 ألف بقال تمويني ، و30 ألف مخبز نشط، بالإضافة إلى 1259 منفذ توزيع بالمجمعات ، وجميعهم مزودون بمنظومة التموين الكاملة .

- **كما تستهدف وزارة التموين تحقيق استدامة مظلة الحماية الاجتماعية لمستحقي الدعم ، من خلال التالى :-**

1- استخراج البطاقات التموينية لذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الأولى بالرعاية دون التقيد بالحد الأقصى للدخل.

2- استخراج بطاقات تموينية جديدة للأرامل والمطلقات والمرأة المعيلة وللأسر الأولي بالرعاية وغير المدرجين ببطاقات صرف السلع التموينية .

- **ويتم ذلك من خلال التنسيق والتعاون فيما بين عدد من الجهات (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والإنتاج الحربي، وهيئة الرقابة الإدارية) .**

"جدول رقم (3) يوضح حجم الفئات التي استهدفتها وزارة التموين حديثاً ضمن برامجها نحو الفئات الأولي بالرعاية "

سبب الإصدار	الإجمالى (عدد البطاقات للأسر)
القصر الذين ليس لهم عائل أو دخل ثابت لوفاة الوالدين	1.750
ارباب معاشات العاملين بالحكومة أو قطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص	10.762
أصحاب الأمراض المزمنة وذوى الاحتياجات الخاصة	13.502
المستحقون لمعاشات الضمان الاجتماعي والسادات ومبارك وتكافل وكرامة	28.801
العاملون بالحكومة أو بقطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص	49.626
الأرامل والمطلقات والمرأة المعيلة	91.139
العمالة الموسمية المؤقتة	168.462
عمالة غير منتظمة	204.869
الإجمالي	568.911

المصدر(مركز معلومات وزارة التموين والتجارة الداخلية 2020)

غير ان هذا النظام ما زال يواجه العديد من المشكلات تكمن في وصول الدعم الى بعض غير مستحقيه من جهة وعدم وصوله الى شريحة لا بأس بها من مستحقيه من جهة اخرى .

من هنا تأتى اهمية تنقية البطاقات التموينية الذكية لتصبح قاصرة على من يستحق الدعم فقط واستبعاد غيرهم ممن لا يستحقون الدعم وعلى الرغم من الاتفاق على هذا النظام الا ان الموضوع ليس بالبساطة التي يمكن ان يتصورها البعض خاصة ان الدعم العيني المقدم عبر البطاقات التموينية لا يزال يوفر الحد الادنى من الامن الغذائي للمستحقين ويستفيد منه العاملين بالحكومة والقطاع العام والمستحقون لمعاش السادات والضمان الاجتماعي واصحاب المعاشات والارامل والحرفيون والعمالة الزراعية المؤقتة ، كل هذه الامور تدفعنا للتعامل بحذر اثناء عملية تنقية البطاقات التموينية الذكية .

وهنا تشير نتائج استطلاع للرأي أجراه مركز معلومات مجلس الوزراء على المتعاملين بهذا النظام ووجد من يراه نظام مقبول ومن عارضه نتيجة سوء سلعة زيت الطعام المقدم من البدالين التموينيين وسوء معاملة بعض البدالين للمواطن .

وايضا تبنت الوزارة معايير محددة لتنقية البطاقات التموينية الذكية التي نتج عنها بعض المشكلات في البطاقات نتيجة الاخطاء الواردة للوزارة من الجهات الحكومية الاخرى ذات الصلة بتنقية البطاقات وتتمثل هذه المعايير في الاتي :-([14])

[14] - وزارة التموين والتجارة الداخلية
الجبالي عبدالفتاح (العدد 305 المجلد الثامن والعشرون – أكتوبر 2019) كراسة استراتيجية عن الانفاق العام والعدالة الاجتماعية).

1- أن يكون استهلاك الكهرباء للأسرة أكثر من 1000 كيلو وات شهريا.

2- الأسرة لديها أكثر من 3 سيارات.

3- الاسرة لديها ضرائب أكثر من 100 ألف جنيه.

4- الأسرة لديها سيارة فارهة أحدث من 2013.

5- الأسرة لديها حيازة زراعية أكثر من 15 فدانًا.

6- الأسرة لديها جمارك صادرات أكثر من 100 ألف جنيه.

7- استهلاك الموبايل للأسرة أكثر من 800 جنيه / شهر.

8- الأسرة لديها مصاريف **مدارس** أكثر من 50 ألف جنيه.

9- الأسرة لديها مرتب حكومي أكثر من 15 ألف جنيه.

10- الأسرة لديها جمارك واردات أكثر من 100 ألف جنيه.

هنا يوجد العديد من الملاحظات حيث اشار المسئولون الى ان المرحلة الاولى للاستبعاد سوف تتضمن المسافر في الخارج لمدة تزيد عن ستة اشهر الا انه يوجد العديد من الشرائح تحتاج للدعم رغم عملها بالخارج لانهم اضطروا للسفر نتيجة ارتفاع معدل البطالة في المجتمع وليس للحصول على مزيد من الدخل فقط .

اضافة الى ذلك المعيار المعمول به حاليا وهو الخاص بمن يزيد دخله عن 1500 جنيه شهريا او معاشه عن 1200 جنيه شهريا وايضا الذين لا يعملون او يعملون بحرفة ما مطلوب منهم عمل بحث اجتماعي من وزارة التضامن بألا يزيد دخله عن 800 جنيه شهريا فهو لا يستحق للدعم وهو صادر من عدة سنوات ولا يعبر بأي حال من الاحوال عن الواقع الذى نعيشه الان في ضوء الارتفاع المستمر في اسعار السلع الاساسية والخدمات وارتفاع معدل البطالة، علما بأن الدراسات وبحث الدخل والانفاق يشير الى ان الاسرة المكونة من خمسة افراد تحتاج الى 3225 جنيه شهريا حتى تستطيع الوفاء باحتياجاتها الاساسية وان الاسرة المكونة من اربعة افراد بحاجة الى 2691 جنيه شهريا ، مع ملاحظة ان نسبة الفقر تزيد بزيادة الاسرة .

وايضا فان الوزارة تهدف الى عدم ضم افراد ازيد من اربعة افراد على البطاقة الواحدة وهذا فيه عدم دراية بان الاسر الاكثر فقرا هم الذين يزيد عددهم عن اربعة افراد وكأن الوزارة تعاقب الاسر الفقيرة بسبب عدد الابناء الكثر وهذا ابتعاد عن الدور الرئيسي للوزارة وهو حماية الفئات الاكثر فقرا ومحدودي الدخل وضمهم لبرامج الحماية الاجتماعية .

النمر هدى ، سليمان أحمد (الإصدار رقم 10 – يناير 2021 سلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة) في برامج الحماية الاجتماعية ومنظومة دعم السلع الغذائية والخبز.

لكل هذه الاسباب تظل المشكلة الاساسية هي كيفية تحديد الفئات المستحقة للدعم والمعايير التي يمكن استخدامها لتحقيق هذا الهدف وبالتالي يجب العمل اولا على اعادة تعريف مستحقي الدعم والوصول به الى مستحقيه فقط مع اعادة ترتيب اولويات وادوات الدعم بشكل يضمن انحيازه للفقراء بشكل مباشر ويتيح من ناحية اخرى توفير بديل عملي لتخفيف الضغوط المتزايدة على الموازنة العامة للدولة وهكذا يجب وضع القضية في مسارها الصحيح وتناولها من منظور اشمل الا و هو العدالة الاجتماعية او الحماية الاجتماعية وهو ما يتطلب التحرك على محورين احدمها قصير الاجل وهو ضرورة الاستمرار في سياسة الدعم التي لا تزال تشكل ضرورة ملحة بالنسبة للفقراء وبالتالي ينبغي العمل على استمراره ، وفى الاجل الطويل يجب التركيز على اخراج الفقراء من دائرة الفقر عن طريق اكسابهم المهارات والقدرات اللازمة للحصول على الكسب الجيد والخروج من دائرة الفقر.

وايضا من اهم المشكلات التي واجهت الوزارة في توصيل الدعم لمستحقيه هو الخلل في نظام البطاقات الذكية وخروج بعض افرادها من البطاقة بحجة ان النظام يتم تحديثه وهو ما شاهدناه من معاناة المواطنين لاسترجاعهم مرة اخرى لبطاقتهم بينما كانت الحقيقة هو شبه تعمد من الشركات القائمة على نظام البطاقات وحاليا تم التوجه للتحول الرقمي والتواصل بين الجهات الحكومية مع بعضها البعض وتبنت الوزارة التكنولوجيا الحديثة وذلك من خلال موقع دعم مصر يقوم فيه المواطن بتقديم طلب اصدار البطاقة جديده/ او بدل تالف او فصل احد الابناء.....وتلك الخدمة تقوم بها وزاره التموين كبداية لمواكبه التحول الرقمي للحكومة والذي فيه يقدم الخدمات للمواطنين بسرعه و دقه دون حاجه المواطن للذهاب الي مديريات التموين وايضا في تنقية البطاقات التموينية الذكية والتواصل والربط مع الجهات الحكومية ذات الصلة بالموضوع (وزارة الصحة – مصلحة الجوازات – وزارة الاتصالات – وزارة الكهرباء – وزارة التربية والتعليم – مصلحة الاحوال المدنية ....الخ) وبالرغم من عبقريتها ونظامها الحديث الا انها يوجد بها مشكلات نتيجة خطأ البيانات التي ترسلها الجهات الحكومية للوزارة فينتج عنها خروج الافراد من البطاقة بالخطأ فينتج عن ذلك حرمانهم من نظام الدعم وعلى ان يعودوا مرة اخرى يكون الاوان قد فات بالأشهر واحيانا بسنة كاملة حتى يستطيع الفرد من اعادة نفسه مرة اخرى للبطاقة .

ويمكن توضيح بعض المهام عاليه على نحو أكثر تفصيلا من خلال الآتي :-

- توفير احتياطيات استراتيجية من السلع الاساسية

تلعب وزارة التموين دوراً رئيسياً في ضمان توفير الاحتياطي الاستراتيجي من السلع الأساسية التي تضم سلع (القمح والسكر والزيت والأرز والمكرونة واللحوم الطازجة والمجمدة والفراخ والأسماك ... إلخ) وذلك بهدف تحقيق استقرار السوق المحلي وذلك بامتلاك الاحتياطي الاستراتيجي الخاص بالدولة .

- زيادة فرص اتاحة المعروض من السلع الغذائية وضبط أسعارها

لا تألو وزارة التموين والتجارة الداخلية جهداً في تمكين المواطنين من الوصول للسلع الغذائية، وذلك من خلال الأدوات والآليات الآتية :

زيادة فروع مشروع جمعيتي على مستوى الجمهورية لتصل إلى 700 فرع ، والذي يستهدف تشغيل الشباب وزيادة منافذ التوزيع السلع للمواطنين بأسعار تقل عن مثيلتها في الأسواق.

– زيادة المنافذ المتنقلة (سيارات السلع المتنقلة) والتي تستهدف تشغيل الشباب أيضاً ووصول السلع التموينية إلى المواطنين في المناطق النائية والمترامية الأطراف

- التنسيق مع الجهات الأخرى التابعة للدولة

يتم التنسيق حالياً بين جهاز مشروعات الخدمة الوطنية ووزارة التموين ممثلة في الشركة القابضة للصناعات الغذائية ووزارة التنمية المحلية لضخ منتجاتها بالسوق المحلي خاصةً بالمناطق النائية وبأسعار في متناول المستهلكين الأقل دخلاً مما يسفر باستمرار عن زيادة مقدار الإتاحة من كافة السلع الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين ويحدث توزاناً كبيراً في اسعار السلع بالسوق في مواجهة أية موجات تضخمية أو أية ممارسات ضارة بالتجارة ، ويتم ذلك من خلال :

Ã التعاون مع الشركة الوطنية للحبوب الزراعية التابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية لإتاحة الخضروات والفاكهة طوال السنة ، بجودة عالية وسعر مناسب للمواطن محدودي الدخل .

بـÃ التعاون مع مجمع (فيبكو) للصناعات الغذائية والتعبئة التابع للقوات المسلحة بمدينة العاشر من رمضان.

- لجنة المساعدات الأجنبية

من أهم البرامج والمشروعات المستهدفة من قبل اللجنة العامة للمساعدات الأجنبية التابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية مشروع "المنافذ التسويقية المتنقلة المرحلة السادسة" بعدد 1000 سيارة علي أربع دفعات ، وقد تم عمل مزايدات علنية لعدد من المنافذ التسويقية والمشروعات التجارية في عدد من المحافظات تسهم في زيادة تدفق السلع للسوق وتعمل على زيادة فرص العمل.

– التوسع فى إنشاء المناطق اللوجستية والتجارية

يهدف التوسع في إنشاء المناطق اللوجستية والتجارية المتخصصة وتوفير الأراضي المرفقة للمستثمرين إلى تنظيم وتنويع ورفع كفاءة قطاع التجارة الداخلية فضلاً عن ضبط إيقاع حلقات التداول وزيادة تنافسية الأسواق ، مما يعود فى النهاية علي المستهلك في صورة زيادة إتاحة المعروض من السلع وضبط الأسعار وضمان عدم تقلبها.

– تطوير أداء المكاتب التموينية لتصبح " مراكز خدمة متطورة للمواطنين "

تأتي أعمال تطوير المكاتب التموينية ضمن خطة الوزارة في تحويل العديد منها إلي مراكز خدمة مميزة ومتطورة، حيث تستهدف تقليل مدة تقديم الخدمة خلال تقدم المواطن للحصول علي بدل تالف أو فاقد للبطاقة التموينية أو أي خدمة تموينية أخرى. وقد تم افتتاح 300 مركز خدمة مطور من أصل 600 مركز خدمة مستهدف تطويرهم على مستوى الجمهورية.

كما انه مستهدف تطوير المنظومة باستخراج البطاقات التموينية عن طريق أحدث نظم تكنولوجيا الهاتف المحمول لإصدارها خلال أسبوع كحد أقصي مع توفير خدمة التوصيل للمنازل وذلك بالتعاون مع وزارة الإنتاج الحربي وهيئة الرقابة الإدارية

– توفير خدمات البطاقات التموينية على موقع مصر الرقمي

وذلك من خلال موقع دعم مصر يقوم فيه المواطن بتقديم طلب اصدار البطاقة جديده/ او بدل تالف او فصل احد الابناء.....وتلك الخدمة تقوم بها وزاره التموين كبداية لمواكبه التحول الرقمي للحكومة والذي فيه يقدم الخدمات للمواطنين بسرعه و دقه دون حاجه المواطن للذهاب الي مديريات التموين .

التحول الرقمى للخدمات التى تقدمها الوزارة

قامت الوزارة بتطوير المكاتب التموينية و تحويل العديد منها إلي مراكز خدمة مميزة للنهوض بمستوي الخدمة التموينية المقدمة للمواطنين وتدعيمها بالأجهزة والعناصر البشرية ذات الكفاءة العالية. حيث تم تطويرها وتجهيزها بأحدث الأجهزة الإلكترونية لتقديم خدمة مطورة تحظي علي رضاء المواطنين وتقديم خدمات أفضل لهم حيث أن دورة العمل لأداء الخدمة للمواطن في هذه المكاتب اقل من ذي قبل خلال تقدم المواطن للحصول علي بدل تالف أو فاقد للبطاقة التموينية أو أي خدمة اخري.

واكب عملية تطوير مكاتب التموين وتحويلها إلى مراكز خدمة، منظومة لتبسيط الإجراءات وتسهيل حصول المواطنين على الخدمات التموينية المؤداه من خلال منظومة التحول الرقمي في البطاقات التموينية وفى هذا الإطار تم الاتي :

1- إنشاء برنامج إدارة البطاقات لتسجيل طلبات المواطنين من خلال المكاتب التموينية.

2- تم التعاون مع وزارة الاتصالات في إصدار بوابة مصر الرقمية.

3- إتاحة جميع الخدمات التموينية علي موقع دعم مصر وذلك تسهيلا علي المواطن في تقديم الخدمة بدون الذهاب إلي مكتب التموين.

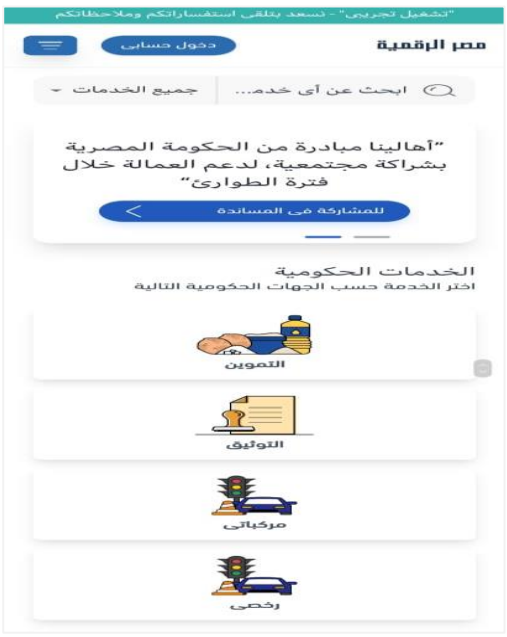

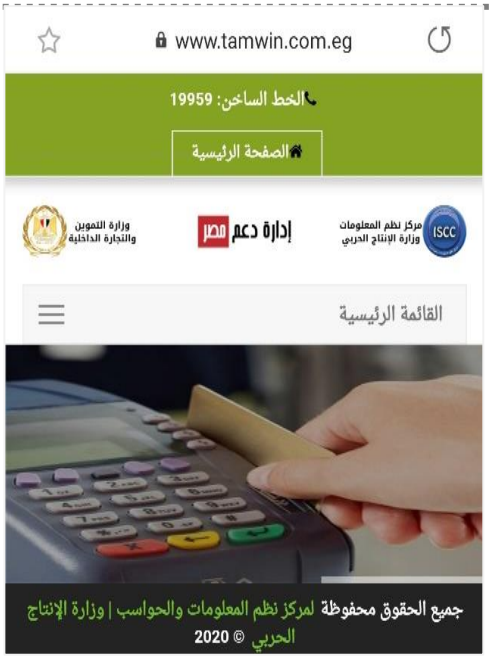

وايضا التحول الرقمي والربط مع الجهات الحكومية المختلفة ذات الصلة (وزارة الصحة – وزارة الكهرباء – الادارة العامة للمرور – مصلحة الاحوال المدنية – وزارة الاتصالات – وزارة التربية والتعليم .... الخ).فكل جهة حكومية تقدم معلوماتها عن المواطن بناء عن قاعدة بياناتها لتقوم الوزارة بتنقية البطاقات التموينية الا ان قاعدة بيانات هذه الجهات الحكومية غير صحيحة وينتج عنها مشكلات لأصحاب البطاقات التموينية الذكية وسوف نعرضها فى المشاكل العامة الموجودة بالبطاقات التموينية الذكية ، والتي تجيب على تساؤلات البحث وهذه المشاكل هي :- ([15])

1- اخطاء في اعداد افراد البطاقات بالزيادة او النقص بسبب اخطاء فى النظام .

2- هناك بطاقات بدل تالف وفاقد ومستجد لم يتم اصدارها من شهر 2015/11 حتى تاريخه .

3- بعض بطاقات التموين التي تم اعادة تشغيلها تعمل صرف سلع تموينية فقط وغير منشطة لصرف الخبز حتى بعد تنشيطها اكثر من مرة بالمكاتب .

4- يوجد بطاقات بها اخطاء في الرقم القومي .

5- يوجد حالات على قيد الحياة وتم خصمهم للوفاة .

6- يوجد عدد كبير من البطاقات قائمة سوداء مع عدم تفعيلها ما يترتب عليه وقف وتعطيل البطاقة .

7- استمرار تلف بعض البطاقات الجديدة .

8- يوجد بعض حالات الفصل الاجتماعي من بطاقة الوالد لاستخراج بطاقة مستقلة ثم بعد ذلك تختفى من على النظام .

[15] - قطاع الرقابة والتوزيع بوزارة التموين والتجارة الداخلية.

9- يوجد بعض البطاقات بها اخطاء في اسماء المستفيدين غير موجودة من ضمن عائلة صاحب البطاقة واحيانا تكون اسماء قبطية.

10- هذا بالإضافة الى المشاكل الموجودة بالبطاقة بسبب عدم صحة البيانات الواردة من الجهات الحكومية ما يترتب عليها وقف البطاقات من اصحابها ويقوموا بعمل تظلمات لإعادة تشغيل البطاقة مرة اخرى وذلك كله يهدر وقتا وضياع الحصص التموينية من المواطنين تكاد تصل لشهور واحيانا لعام كامل .

كل هده الأخطاء نتيجة تشعب وكثرة الجهات التي تعمل على نظام البطاقات التموينية الذكية عن طريق تجميع البيانات من الوزارة ومكاتب التموين ثم ارسالها للفحص ثم للإنتاج الحربي للعمل عليها ، فلا بد من توحيد هذه الإجراءات في جهة واحدة لتقليل نسبة الأخطاء الواردة والعمل على تفاديها حتى لا يضار افراد البطاقة التموينية الذكية التي لا يملكون غيرها لصرف الدعم.

الا ان الوزارة حاليا تقوم بدور قوى وفعال في حل جميع المشكلات الواردة من اصحاب البطاقات التموينية الذكية عن طريق باب التظلمات التي يلجأ إليها صاحب البطاقة التي بها مشكلة وتقوم الوزارة بفحصها مرى أخرى وإعادة تشغيلها في حالة وجود خطأ يستحق معه إعادة تشغيل البطاقة والعمل على تلافى أي مشكلة للبطاقات الحالية من خلال البيانات الخاطئة التي تحصل عليها الوزارة من الجهات الحكومية ذات الصلة بموضوع تنقية البطاقات التموينية وحلها سريعا للمواطن اذا كان من الفئات المستحقة للدعم .

وأيضا لا يمكن اغفال الدور الذى تقوم به الوزارة في مجال الحماية الاجتماعية بشكل عام لحوالي 64 مليون مستفيد تموين وحوالى 71 مليون مستفيد خبز مع توفير السلع بشكل دوري ومستدام وانجازات الوزارة بشكل أساسي فى تحقيق الامن الغذائي عن طريق توفير الاحتياطي الاستراتيجي للسلع الاستراتيجية (قمح – زيت – سكر – ارز – بقوليات ...الخ) وقد تجلى هذا الانجاز في ظل جائحة كورونا وتوفير جميع السلع الغذائية الاساسية للمواطنين وتوفير الخبز المدعم والسلع التموينية المدعمة واستمرار صرفهم باستمرار نتيجة تحقيق الوزارة والدولة الاكتفاء الذاتي وتوفير السلع الاستراتيجية للمواطنين لشهور عديدة تتخطى 9 شهور وجاء الشكر من فخامة رئيس الجمهورية للوزارة ودورها الفعال والاستراتيجي في الدولة في ظل الجائحة وتوفير الغذاء اللازم وبكميات كبيرة للمواطنين فى ظل معاناة بعض الدول من نقص السلع الاساسية وتخوف مواطنيها من نقص السلع.

وهنا توجد الإجابة على تساؤلات او فروض البحث بأنه من الممكن رفع فاعلية هدا النظام القائم حاليا بتلافى المشكلات الخاصة بالبطاقات التموينية الذكية بالحد من الخلل القائم بنظام هذه البطاقات ومراجعة الاليات الموضوعة لتحديد المستحقين للدعم ومراجعة وتحديث قواعد البيانات الخاصة بالجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة بالدعم التمويني والتي يتم الإشارة اليهم جميعا بالتوصيات الواجبة في هذا البحث.

ثالثا: تحليل (SWOT Analysis)

ومما سبق عرضه من دراسة وتحليل على مدار البحث نستطيع ان نخلص الى اهم نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات لوزارة التموين والتجارة الداخلية كما يلى :

نقاط القوة	نقاط الضعف
– دقة قاعدة بيانات الوزارة . – انتشار منافذ جمعيتي (6150) منفذ حتى الان ومستهدف توصيله 7000 منفذ . – انتشار المنافذ الثابتة والمتنقلة . – انتشار حوالى 3000 بدال تمويني على مستوى الجمهورية . – انتشار حوالى 30000 الف مخبز على مستوى الجمهورية . – انتشار 300 مركز خدمة مطور ومستهدف 600 مركز . – انشاء موقع دعم مصر الإلكتروني . – توفير مخزون استراتيجي آمن من السلع الاستراتيجية .	– قلة الكوادر . – تدنى البنية التحتية للوزارة وجهاتها التابعة . – عدم وجود مركز معلومات قوى وقادر على احتواء مشاكل البطاقات التموينية بدلا من اسنادها لوزارة الانتاج الحربي مثل :- 1-اخطاء في اعداد افراد البطاقات بالزيادة او النقص بسبب اخطاء في النظام . 2- هناك بطاقات بدل تالف وفاقد ومستجد لم يتم اصدارها من شهر 2015/11 حتى تاريخه . 3- بعض بطاقات التموين التي تم اعادة تشغيلها تعمل صرف سلع تموينية فقط وغير منشطة لصرف الخبز حتى بعد تنشيطها اكثر من مرة بالمكاتب . 4- يوجد بطاقات بها اخطاء في الرقم القومي.....الخ .
الفرص	التهديدات
– دور الدولة والتحول الرقمي الذي تتبناه الدولة فى تقليل التعامل بين المواطنين ومقدم الخدمة مما يحقق نوع من الشفافية وحوكمة التعاملات ومنع الرشاوى والممارسات الغير لائقة .	– اضافة المواليد . – اضافة المرأة المعيلة والارامل والمطلقات ...الخ . – الازمات اثناء الكوارث الطبيعية والاوبئة والثورات .

نتائج البحث

1- إن الفقر في حد ذاته لا يعتبر ظاهرة حديثة إذ عرفته البشرية منذ القدم، إلا أنه في ظل العولمة وضغوط مؤسساتها المالية والتجارية ومنظمة التجارة العالمية تزايد إفقار الملايين من البشر في العديد من الدول، واقترن بتزايد نسبة الفقر والفقراء ظهور المجاعات، وتزايد انتشار الأمراض والأوبئة، والصراعات العرقية، والحروب المسلحة، بالإضافة إلى تدنى الخدمات الصحية والتعليمية وتزايد انتشار البطالة وما يصاحبها من مخاطر عديدة. فالفقر احد اوجاع الاوطان والشعوب والذى يذهب ضحيته العديد من الرجال والنساء.

2- والفقر لا يعتبر مشكلة اقتصادية أو اجتماعية فقط بل يمثل مشكلة ثقافية وأخلاقية، بل وأمنية وصحية ، وفضلا عن ذلك فهو يمثل مشكلة إنسانية حينما تتجاوز صور البؤس والحرمان والتهميش والاستبعاد الاجتماعي للفقراء.

3- الدول والسياسات هى المسئول الأول عن الفقرنتيجة للفساد والنهب والاستبداد والجهل والمرض وغياب العدالة والمساواة.

4- ولحل مشكلة الفقر ينبغي ان تفكر الحكومة في طرق لزيادة الإنتاجية وتوفير فرص عمل للحد منه وللقضاء عليه.

5- استمرار الدعم التمويني من سلع تموينية والخبز المدعم مع تقدم السنين وتزايد اعداد الفقراء.

6- تحديث فاعلية هذا النظام وتوصيل الدعم لمستحقيه.

7- استحداث اليات وقواعد جديدة لخروج غير المستحقين ودمج المستحقين على قواعد البيانات لتحقيق الحماية الاجتماعية ومنع تسرب الدعم لغير مستحقيه.

8- زيادة المقررات الغذائية للسلع التموينية.

9- زيادة نصيب الفرد الواحد على البطاقة التموينية الذكية الى 50 جنيه للفرد حتى اربعة افراد وما ازيد يصرف 25 جنيه .

10- خروج القادرين ماديا من النظام لتحقيق العدالة الاجتماعية.

11- استمرار وجود بعض القصور في نظام إدارة البطاقات التموينية مع الاستمرار في حل المشكلات المتعلقة بها وتلافيها لتوصيل الدعم لمستحقيه.

12- وزارة التموين والتجارة الداخلية كانت وستظل محل ثقة وتقدير القيادة السياسية والمواطن في توفير السلع الغذائية والتموينية والخبز المدعم للمواطنين باستمرار.

توصيات البحث

1- يجب مساعدة الاسر الفقيرة على حل مشاكلها الحياتية من خلال تنمية الانتاج، بل الاهم من ذلك مساعدة المناطق الفقيرة على تنمية اقتصادها والتخلص من الفقر والعمل الجاد لتصبح قادرة على العيش .

2- يجب وضع خطط قصيرة الاجل وطويلة الاجل واهداف محددة فضلا عن برامج وخطوات وتدابير محددة لتلبية احتياجات التخطيط والجمع بين المظاهر والاسباب الجذرية ووضع تصور وحلول لها .

3- يجب عمل تنسيق بين كل الادارات الحكومية ذات الصلة بالموضوع والمجتمع المدني بشكل كامل لمساعدة الاسر الفقيرة والمناطق الفقيرة بشكل صحيح وفعال .

4- ضرورة اعادة النظر في الاليات الموضوعة للفئات غير المستحقة للدعم (الفقراء الازيد من اربع افراد لا يستطيعون اضافة ابنائهم).

5- اسناد نظام ادارة البطاقات التموينية الذكية لأحدى البنوك الحكومية لتمتعها بنظام بياني قوى ودقيق يصعب اختراقه عكس الحال في الشركات المصدرة للبطاقات حاليا وتوحيد الجهة المنوط لها بتصحيح أخطاء البطاقات التموينية الذكية بدلا من تشعبها.

6- عمل خطة متوسطة تقوم على تطوير وتحديث مركز معلومات الوزارة ليكون قادرا على احتواء مشاكل البطاقات التموينية الذكية وحلها بدلا من اسنادها لوزارة الانتاج الحربي ومنع تداول المعلومات بين الجهات تفاديا لوقع أي سقوط بالأنظمة والبيانات الخاصة بأصحاب البطاقات ما ينتج عنه ضياع حقوق اصحاب البطاقات التموينية الذكية .

7- ضرورة تحديث وتطوير قاعدة بيانات الجهات الحكومية ذات الصلة بتنقية البطاقات التموينية لضمان سلامة بيانات افراد البطاقات التموينية الذكية عن طريق تحديث كل جهة بياناتها بشكل مستمر لتلافى أي ضرر قد يحدث .

8- ضرورة توزيع كوبونات صرف سلع غذائية للعمالة غير المنتظمة (1.5 مليون عامل) والمتضررين من جائحة كورونا لمن ليس لديه بطاقة تموينية بصفة شهرية حتى انتهاء الجائحة .

9- ضرورة رفع نسبة الدخل المطلوبة لاستخراج بطاقات تموينية لأصحاب الدخل المنخفض واصحاب المعاشات لأن المبلغ المحدد حاليا 800 ، 1200 ، 1500 لا يعبروا عن الواقع الذى نعيشه الان مع وضع الاسر الاكثر فقرا أيا كان عددهم على البطاقات التموينية وليس الاكتفاء بأربعة افراد فقط عن طريق الحصول على قاعدة بيانات حياة كريمة بالتعاون مع وزارة التضامن .

10- العمل على تدبير الاعتمادات المالية من قبل وزارة المالية في اقرب وقت لتتمكن وزارة التموين والتجارة الداخلية من إضافة المواليد للفئات المستحقة للدعم وأيضا الوصول للفئات الفقيرة فى القرى والنجوع واستخراج بطاقات تموينية لمن ليس لديه بطاقة تموينية ذكية عن طريق مبادرة حياة كريمة.

11- إعادة النظر في الاعداد الكبيرة من المستفيدين من الخبز المدعم وحذف غير المستحق لضمان وصول الدعم لمستحقيه اذ لا يعقل ان يكون هناك 71 مليون مستفيد من الخبز المدعم وفى المقابل هناك 64 مليون مستفيد من السلع التموينية فمن المعقول ان يكون هناك تساوى في اعداد المستفيدين من الخبز المدعم والسلع التموينية .

المراجع

1- الجبالي،عبدالفتاح 2019(العدد 305 المجلد الثامن والعشرون – اكتوبر 2019) كراسة استراتيجية عن الانفاق العام والعدالة الاجتماعية .

2- النمر،هدى ،وآخرون 2021(الإصدار رقم 10 – يناير 2021 سلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة) في برامج الحماية الاجتماعية ومنظومة دعم السلع الغذائية والخبز – الوضع الراهن وسبل التطوير.

3- أمين،أمينة قطب مصطفى 2016(قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة- جامعة الزقازيق- مصر 2016).

Zagazig J.Agric. Res.,Vol.43 No.(5)2016

4- عباس، وداد 2018(كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير – الجزائر- 2018).

http:/www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?JournalId=&queryType=Master

5- عبدالحميد،أمل جادالرب 2007(بحث دبلوم التخطيط والتنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية – معهد التخطيط القومي 2007)

6- موقع وزارة المالية :البيان المالي التمهيدي لمشروع الموازنة العامة للدولة عام 2021/2020

http:/www.mof.gov.eg

7- موقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

https://mped.gov.eg

8- موقع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

http://www.capmas.gov.eg

9- موقع وزارة التضامن الاجتماعي

http://www.moss.gov.eg

10- موقع وزارة التموين والتجارة الداخلية

http://www.tamwin.com.eg

11- الموقع الإلكتروني لمعهد التخطيط القومي

12- مركز معلومات وزارة التموين والتجارة الداخلية

13- الهيئة العامة للسلع التموينية .

14- قطاع الرقابة والتوزيع بوزارة التموين والتجارة الداخلية .

15- مركز معلومات مجلس الوزراء .

16- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .

17- اهداف التنمية المستدامة الاممية – موقع الامم المتحدة .

18- البنك الدولي

19- صندوق النقد الدولي

20- صندوق الاغذية العالمي

21- تقارير الدورية الثانية المقدم من الدول الاطراف بالبرازيل وفقا للمادة 16 و17 من العهد

(http:/ifad-un-blogspot.com.br/2012/og/knowledge-is-central-to-overcoming-html)

22- الصندوق الدولي للتنمية الريفية

http:/ifad-un-blogspot.com.br/2012/og/knowledge-is-central-to-overcoming-html

23- the top 9 causes of glopal poverty – www.concernusa.org

24- effects of poverty on health – children – society

www.habitat for humanity.org.uk